الأمم المتحدة

A/HRC/11/22**

Distr.: General

5 October 2009

الجمعية العامة

Arabic

Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية عشرة

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل***

كوبا

المحتويات

مقدمة	4-1		3
أولاً - موجز وقائع عملية الاستعراض	129-5		3
ألف - العرض المقدم من الدولة موضع الاستعراض	50-5		3
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضع الاستعراض	129-51		8
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات	133-130		30
المرفق			
تشكيلة الوفد			40

مقدمة

1- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والمنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 5/1 المؤرخ 18 حزيران/يونيو 2007 دورته الرابعة خلال الفترة من 2 إلى 13 شباط/فبراير 2009. وأُجري الاستعراض المتعلق بكوبا في الجلسة الثامنة المعقودة في 5 شباط/فبراير 2009. ورأس وفد كوبا معالي السيدة ماريا إستر روس غونساليس، وزيرة العدل. وفي الجلسة المعقودة في 9 شباط/فبراير 2009، اعتمد الفرق العامل هذا التقرير عن كوبا.

2- وفي 8 أيلول/سبتمبر 2008، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التاليين (المجموعة الثلاثية) لتيسير عملية الاستعراض المتعلق بكوبا: أوروغواي، والبوسنة والهرسك، وغابون.

3- ووفقاً للفقرة 15 من مرفق القرار 5/1، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بكوبا:

(أ) تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15(أ) (A/HRC/WG.6/4/CUB/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة 15(ب) (A/HRC/WG.6/4/CUB/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) (A/HRC/WG.6/4/CUB/3).

4- وأحيلت إلى كوبا عن طريق المجموعة الثلاثية قائمة أسئلة التي أعدتها مسبقاً ألمانيا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، والسويد، ولاتفيا، وليختنشتاين، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهولندا. وهذه الأسئلة، فضلاً عن ردود كوبا، متاحة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز وقائع عملية الاستعراض

ألف - العرض المقدم من الدولة موضع الاستعراض

5- عرضت السيدة ماريا إستر روس، وزيرة العدل في جمهورية كوبا، التقرير الذي كان نتيجة عملية وطنية واسعة النطاق من المشاورات والمشاركة انخرط فيها أصحاب المصلحة.

6- وقد تزامنت هذه العملية مع الذكرى الخمسين لانتصار الثورة الكوبية، وهذا حدث تاريخي أتاح لجميع الكوبيين التمتع الكامل بما لهم من حقوق الإنسان.

7- وكفلت التحولات العميقة التي أحدثتها الثورة القضاء على مظاهر الظلم الهيكلية الموروثة عن فترتي الاستعمار والاستعمار الجديد.

8- وقد وضع الشعب الكوبي، في أثناء ممارسة حقه في الحكم الذاتي، نظاماً سياسياً يتسم بالتمثيل الحقيقي ويصطبغ بصبغة محلية أصيلة، من شأنه أن يكفل المشاركة الحقيقة لجميع السكان في ممارسة السلطة.

9- والنظام السياسي الكوبي يحترم ويشجع أوسع نطاق من تعدد الأفكار، مما يضمن سبل ووسائل المشاركة والنقاش.

10- وتكمن الجودة الرئيسية للنظام السياسي الكوبي في قدرته على التحسن الدائم عن طريق مشاركة الشعب الكاملة والأصيلة والدورية.

11- ويرسي دستور الجمهورية - الذي تمت الموافقة عليه بالتصويت الإيجابي بنسبة 98 في المائة من الناخبين - أسس ومبادئ الدولة الكوبية.

12- والجمعية الوطنية للسلطة الشعبية هي أعلى هيئة لسلطة الدولة. وهي تمثل وتعكس الإرادة السيادية للشعب، وهي الهيئة الوحيدة التي تتمتع بسلطة تمثيلية وتشريعية.

13- ويختار الشعب ممثليه وينتخبهم بالتصويت الحر والمباشر والسري. ويجب انتخاب أعضاء مجلس الدولة ورئيسه كنواب. ولكل مواطن كوبي الحق في أن يَنتخب ويُنتخب.

14- ويمثل تشكيل الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية تنوع المجتمع الكوبي. وتمثَّل فيه كافة قطاعات السكان بواسطة 614 نائباً برلمانياً. وأكثر من 28 في المائة منهم عمال وفلاحون وعمال في قطاع الخدمات ومعلمون وعمال في قطاع الصحة؛ و43 في المائة نساء؛ و36 في المائة منحدرون من أصول أفريقية. وأكثر من 56 في المائة منهم مولودون بعد انتصار الثورة.

15- ويجري تشجيع الأشكال المباشرة للديمقراطية في ظل ثقافة تقوم على المشاركة. ولا تتخَذ القرارات المهمة إلا بعد التوصل إلى أوسع نطاق ممكن من توافق آراء الجماهير.

16- وفي عام 2008، جرت عملية نقاش واسعة بشأن موضوع الواقع الكوبي. وعُقد 687 215 اجتماعاً عاماً شارك فيها أكثر من 5 ملايين كوبي. وقُدمت أكثر من 000 300 1 ملاحظة ونقد واقتراح؛ ويجري حالياً تناولها كلها.

17- وقد رسخ الدستور والقانون المحلي حقوق المواطنين والتزاماتهم وضماناتهم. ويُكفل تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق تشريعات ومؤسسات فعالة، فضلاً عن سياسات وبرامج موجهة نحو التنفيذ العملي.

18- وتؤصل حقوق الإنسان وتُكفل على النحو الواجب عن طريق العديد من القوانين والمعايير الموضوعية والإجرائية السارية بما يتفق تماماً مع الحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي وغيره من الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان.

19- ويشكل الحق في الحياة والحق في الحرية وفي الأمن الشخصي الدعائم الأساسية لتعاملات السلطات الكوبية. ولم تحدث منذ سنة 1959 حالة واحدة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء ولا الاختفاء القسري ولا التعذيب.

20- وتحترم كوبا حرية الدين وتكفلها دون أي تمييز. ويوجد أكثر من 400 دين، فضلاً عن المؤسسات الدينية.

21- ويُعترف لجميع المواطنين بحرية الرأي والتعبير والإعلام والصحافة.

22- وتوضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة الشعب. والتدريب على استخدامها مجاني، ويتيسر الوصول إليها عن طريق مراكز ومؤسسات اجتماعية ومجتمعية لإتاحة أوسع نطاق ممكن من فرص الوصول.

23- والمساواة وعدم التمييز مكفولان تماماً.

24- والتقدم المحرز في المجالات المتصلة بالمساواة بين الجنسين تقدم هائل. ويجري تنفيذ إجراءات موجهة نحو النهوض بالمرأة.

25- وتمثل النساء نسبة 46 في المائة من القوة العاملة في قطاع الخدمة المدنية التابع للدولة. ويمثل عدد النساء في مراكز اتخاذ القرار 38 في المائة من المجموع. وتمثل النساء نسبة 66 في المائة من العاملين الفنيين والمهنيين في قطاع الخدمة المدنية التابع للدولة. وقد ارتفعت نسبة النساء من 16 في المائة إلى 26 في المائة في مجلس الدولة الذي انتُخب في عام 2008.

26- وأحرزت كوبا أيضاً تقدماً ملحوظاً في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

27- والتعليم متاح للجميع ومجاني على جميع المستويات. وقد تجاوزت كوبا بكثير أهداف برنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الستة لتوفير التعليم للجميع.

28- وثلاثة وسبعون في المائة من الشباب الكوبي الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و23 سنة مقيدون في الجامعات. وتوفر كوبا معلماً واحداً لكل 30 من السكان. ويتلقى 100 في المائة من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة النوع المناسب من اهتمام في المدارس المخصص لهذا الغرض.

29- ويجري تنفيذ برامج مهمة موجهة نحو الامتياز في التعليم، من بينها: تعليم الحاسوب للمستوى الابتدائي؛ واستخدام الوسائل المساعدة التقنية - التعليمية كالتليفزيون والفيديو في كل فصل؛ وإنشاء قناتين تليفزيونيتين تعليميتين؛ ووضع برامج خاصة على المستوى الجامعي لكبار السن؛ وإنشاء وحدات للتعليم الجامعي في كل بلدية في جميع أنحاء البلد، بهدف تيسير الوصول إلى هذا المستوى من التعليم للجميع.

30- ويُكفل تماماً الحق في الثقافة وهو متاح لكل قطاع اجتماعي. ويجري تشجيع وتعزيز الثقافة والعلم بكافة مظاهرهما. ويجري الترويج لحرية الإبداع الفني.

31- وللحق في العمل وضع دستوري. وقد حققت كوبا في نهاية عام 2008 معدل عمالة يبلغ 1.6 في المائة. وتوجد برامج تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب والمعوقين ومن قضوا أحكاماً بالحرمان من الحرية، وغيرهم.

32- ويُكفل لكل كوبي الوصول إلى الخدمات الصحية، وهي مجانية. ونظام الصحة الوطني ممول بالكامل من الدولة. وتتمتع كوبا بمؤشرات صحية مماثلة لتلك الموجودة في البلدان المتقدمة. فقد بلغ وفيات الرضع الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة 4.7 لكل ألف من المواليد الأحياء في عام 2008. ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 78 عاماً.

33- وتتحرك كوبا نحو الفحص الوقائي لمجموع السكان تحقيقاً للتشخيص المبكر للأمراض. ويجري تحسين فعالية البرامج الأخرى مثل صحة الأمهات والرضع، وبرامج التلقيح؛ ويؤمن برنامج التلقيح واحدة من أوسع عمليات التغطية بالتحصين في العالم.

34- وتقاسمت كوبا أيضاً ما تملكه مع غيرها، إذ ساهمت في التضامن من أجل إعمال حقوق الإنسان لشعوب أخرى في جميع أنحاء العالم.

35- فخلال الفترة من عام 1963 إلى 31 أيار/مايو 2008، شمل التعاون الكوبي في الخارج المشاركة بأكثر من 000 341 متعاون مدني في 154 بلداً.

36- ويوجد حالياً نحو 000 51 مهني وفني كوبي يقدمون خدماتهم في 96 بلداً. ويعمل من بينهم أكثر من 000 38 شخص في قطاع الصحة في 74 بلداً.

37- وأدت "العملية المعجزة" ("Operación Milagro") إلى استرجاع أكثر من 300 000 1 مريض في 33 بلداً لبصرهم.

38- وظلت الطريقة الكوبية المعروفة باسم"نعم أستطيع" ("Yo sí Puedo") تساهم في القضاء على الأمية، حيث تعلم بموجبها أكثر من 3.6 مليون شخص في 26 بلداً القراءة والكتابة.

39- وتخرج في الجامعات الكوبية فيما بين عامي 1961 و2008 أكثر من 000 52 شاب من 132 بلداً و5 أقاليم فيما وراء البحار.

40- وتمتلك كوبا نظاماً مشتركاً بين المؤسسات واسع النطاق وفعالاً يستجيب لأية شكوى أو التماس في مجال حقوق الإنسان يمكن أن يقدمها أفراد أو جماعات. ويشارك في النظام كل من مكتب النائب العام، والبرلمان، والحكومة ومؤسسات حكومية أخرى، ومنظمات المجتمع المدني.

41- وتساهم آليات أخرى للسكان الأصليين في مهمة الإشراف على حقوق الإنسان والتمكين من التمتع بها. ومن الأمثلة على ذلك الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في المجتمعات المحلية الذين يحددون احتياجات الأسر الكوبية من الدعم. وما من أحد يجري تجاهله في كوبا.

42- ويشكل نظام السجون مثالاً على النزعة الإنسانية التي تتحلى بها كوبا. فقد وضعت كوبا برامج موجهة نحو تحويل السجون إلى مدارس. والهدف هو ضمان إعادة إدماج الأشخاص الذين يقضون فترات العقوبة في المجتمع بالكامل. وتنقيد كوبا بشدة بغالبية المعايير الدولية المتقدمة المتعلقة بمعاملة المحتجزين. ويعتمد النظام نهجاً متدرجاً مصمماً لتشجيع السلوك الحميد بين المحتجزين، عن طريق التخفيف تدريجياً من صرامة نظام الاحتجاز، وذلك كأساس للحرية المشروطة أو تعليق الحكم؛ ويفعل ذلك 82 في المائة ممن يغادرون السجن قبل انتهاء أحكامهم. وتُكفل لكل محتجز الرعاية الطبية والوقاية من أمراض الفم على قدم المساواة مع بقية سكان كوبا.

43- ولكوبا سجل حافل على صعيد التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وهي عضو في 41 من أكثر الاتفاقيات أهمية في هذا الميدان. وقد تعاونت كوبا على مر التاريخ مع آليات حقوق الإنسان الجاري تطبيقها على الجميع دون تمييز.

44- ووقعت كوبا في شباط/فبراير 2008 العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان كدليل على التزامها بهذين الصكين.

45- وصدقت كوبا لتوها على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

46- وقدمت كوبا مؤخراً تقريريها الدوريين إلى لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري. وبدأت كوبا صياغة تقريرها إلى لجنة مناهضة التعذيب، ومن المقرر الانتهاء من إعداده بنهاية النصف الأول من السنة.

47- وقد مكَّن إلغاء الولاية المناهضة لكوبا في عام 2007، التي كانت الولايات المتحدة تفرضها على لجنة حقوق الإنسان، من إحداث تعميق نوعي للتعاون الدولي الذي دأب البلد على أدائه في ميدان حقوق الإنسان. وقد استقبلت كوبا المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، ووجهت مؤخراً الدعوة إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لزيارة البلد أيضاً.

48- وكانت إنجازات الثورة الكوبية في مجال حقوق الإنسان ملحوظة على الرغم من وجود عقبات هائلة. وكانت هذه العقبات كما يلي: الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القاسي، والاعتداءات وأعمال الإرهاب والسياسة العامة الدائمة المعادية لكوبا من قبل إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة؛ والظواهر المناخية؛ والتأثير السلبي للنظام الاقتصادي والدولي غير العادل الذي يتفاقم بسبب الأزمة المالية وأزمات الطاقة والغذاء والمناخ.

49- وكوبا مقتنعة بأن الحوار الصادق والقائم على الاحترام الذي يتقيد بمبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية هو الأساس الذي لا غنى عنه للتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان.

50- وتشترك كوبا في الاستعراض الدوري الشامل دفاعاً عن الحقيقة والعدالة. وكوبا منفتحة على الحوار، وسوف تقدم المعلومات والإيضاحات اللازمة. وكل ما تطلبه كوبا هو الاحترام.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضع الاستعراض

51- في أثناء الحوار التفاعلي، أدلى 60 وفداً ببيانات. وأُدرجت أيضاً على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل بيانات إضافية لم يتسن الإدلاء بها في أثناء الحوار التفاعلي نظراً لضيق الوقت. وهنأ العديد من الوفود كوبا على جودة تقريرها الوطني وعرضها اللذين اعتبروهما زاخرين بالمعلومات ومتسمين بالشمول. ورحب عدد من الوفود بالعملية الواسعة النطاق والقائمة على المشاركة التي اشتركت فيها الحكومة مع المجتمع المدني في إعداد تقريرها الوطني. وشددت الوفود كذلك على أن هذا التقرير الذي نُشر بوسائل مختلفة وفي الموعد المقرر قد أُنجز بواسطة عملية اشترك فيها العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، فضلاً عن عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والكيانات ذات الصلة في البلد. وجرى أيضاً الترحيب بجهود كوبا في الإعداد للاستعراض وكذلك في مشاركتها البناءة فيه. وأقرت عدة وفود بالدور الذي تؤديه كوبا داخل مجلس حقوق الإنسان، وبوصفها رئيساً لحركة عدم الانحياز.

52- أشادت الجزائر بالجهود الدءوبة التي تبذلها كوبا لتعزيز حقوق الإنسان. فمن الواضح من تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الذي كان بوسعه أن يقدم صورة أكثر توازناً للآراء التي أعرب عنها بعض المنظمات غير الحكومية المحلية، أنه على الرغم من الآثار الكارثية المترتبة على الحظر المفروض على كوبا، فقد حقق البلد تقدماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإعمال الحق في التعليم، والحق في الغذاء، والحق في الصحة. وأثنت الجزائر على الإجراءات التي اتخذتها كوبا لدعم البلدان النامية عن طريق التعاون الدولي في هذه المجالات. وأوصت بأن تتقاسم كوبا تجاربها على الصعيد الدولي، بدعم من الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالتعاون الثنائي في مجال تعزيز الحق في الصحة، ولا سيما في مجالات تدريب الموارد البشرية ودعم الخدمات الصحية في جميع أنحاء العالم؛ وأن تولي الأولوية إلى تحسين سياساتها الحديثة الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي بهدف تعزيز الحق في الغذاء وإعمال الأمن الغذائي، على الرغم من المقاطعة المفروضة على كوبا؛ وأن تواصل الترويج لمبادراتها المتخذة لفائدة البلدان النامية، ولا سيما في مجال الإعمال الكامل للحق في التنمية.

53- وأعربت إسرائيل عن قلقها الشديد إزاء عدم وجود جهاز قضائي محايد ومستقل في كوبا، وإزاء ممارسة كوبا لقمع أهم حقوق الإنسان الأساسية، وشككت فيما ذُكر في التقرير من أن النظام القضائي يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية لاستقلال السلطة القضائية. وأوصت إسرائيل كوبا (أ) بأن تكفل الحق في المساواة أمام المحاكم، وفي محاكمة عادلة، على نحو ما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى نحو ما ورد في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية لاستقلال السلطة القضائية. وأوصت إسرائيل بشدة (ب) بإلغاء أو تعديل القانون 88 والمادة 91 من القانون الجنائي، والإفراج الفوري عن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين سُجنوا دون سند قانوني وغيرهم من المتأثرين بالتشريعات المذكورة آنفاً. ومع ملاحظة أن كوبا منعت كل شكل من أشكال الاستقلال الحقيقي للمجتمع المدني، أوصت إسرائيل بشدة (ج) بأن تتيح كوبا ممارسة الحق في حرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، بتمكين هذه الكيانات من الحصول على وضع قانوني بموجب القانون الوطني دون الحاجة إلى انضمام حكومي لجهة ممائلة تابعة للدولة.

54- وأشادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأولوية التي توليها كوبا لحقوق الإنسان، وبما أحرزته من نجاح باهر وتغييرات اقتصادية وسياسية

واجتماعية عميقة منذ قيام الثورة. وأثنت على حيوية سلسلة من التدابير السياسية والقضائية، وعلى التقدم المحرز في جودة الحياة. وأشادت بمساهمة كوبا في إزالة الصبغة السياسية وإرساء الموضوعية والحيادية في الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وتكتسب إنجازات كوبا قيمتها الكبيرة من تحقيقها في ظل ظروف صعبة للغاية، مثل الحصار الاقتصادي العدائي والشديد المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية لعدة عقود، والكوارث الطبيعية. وأوصت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تحافظ كوبا على النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي اختاره الشعب الكوبي بحرية وأن تعزز هذا النظام، وأن تواصل النهوض بتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة من أجل مشاركة الشعب الكاملة في تسيير الشؤون العامة؛ وأن تواصل بذل الجهود الرامية إلى المساهمة في عدم إضفاء صبغة سياسية على الحوار والتعاون في آليات حقوق الإنسان واحترام هذا الحوار، وإلى العمل على تحقيق مصالح البلدان النامية كالحق في التنمية.

55- ولاحظت الإمارات العربية المتحدة أن كوبا تقاسمت التقدم المحرز في جميع القطاعات في مجال التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعربت الإمارات العربية المتحدة عن تقديرها للخطة الطموحة التي استندت إليها استراتيجية الدولة لضمان الحماية الاجتماعية التي توفر الرعاية الصحية المجانية للجميع. وأوصت الإمارات العربية المتحدة بأن تواصل كوبا أعمالها الرامية إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية مع التزاماتها الدولية وفقاً للمعاهدات التي هي طرف فيها.

56- ولاحظ الاتحاد الروسي أن كوبا حققت دون أدنى شك تقدماً هائلاً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاجتماعية. وأوصى الاتحاد الروسي كوبا (أ) بأن تواصل جهودها الرامية إلى ضمان احترام حرية الدين والمعتقد لجميع الكوبيين، بما في ذلك الحق في اختيار المعتقد حسب اقتناع الشخص أو عدم اعتناق أي دين من أي نوع؛ و(ب) أن تواصل الجهود الفعلية لحماية وتعزيز الحقوق الثقافية بهدف ضمان وصول جميع الكوبيين إلى القيم الثقافية في جميع تجلياتها؛ و(ج) أن تواصل البرامج التي يجري تنفيذها بشكل ناجح في مجال المساواة بين الجنسين ووصول المرأة إلى مناصب صنع القرار، وأن تواصل العمل من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في التمثيل لا في الجمعية الوطنية وحسب، بل على جميع مستويات سلطات الدولة أيضاً.

57- وأثنت غانا على التزام كوبا بالحقوق الاجتماعية والثقافية، الذي يتجلى بوضوح من خلال الدعم التقني الذي قدمته إلى عدة بلدان. وقد أوفت كوبا بالغايات 1 و2 و3 و4 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي في سبيلها إلى بلوغ غالبية هذه الأهداف بحلول عام 2015، على الرغم من التحديات المعروفة جيداً. ولاحظت غانا الأشواط الطويلة التي قطعتها كوبا في القضاء على الأمية والمرض وضمان زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل بالقطاع الرسمي. وأوصت غانا كوبا بأن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز وإعمال حقوق الإنسان لمواطنيها، بما في ذلك الحق في السكن اللائق؛ وأن تواصل البرامج الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان للمعوقين، وأن تقدم التقرير الأولي في الأجل المحدد له إلى اللجنة المنشأة بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وأن تواصل عملية جعل التشريعات الوطنية متوافقة مع الالتزامات الدولية التي تتحملها وفقاً للصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها.

58- ولاحظت المملكة العربية السعودية أن نظام الحماية القانونية لحقوق الإنسان كما هو محدد في الدستور، وكذلك القوانين المعتمدة والتي تتصرف الأجهزة المركزية للحكومة بموجبها، تضمن احترام الحقوق والمساواة بين الموطنين وغير المواطنين. وقد أفضى التقدم الذي أحرزته كوبا في ميدان التعليم، ولا سيما بجعله خدمة عامة مجانية، إلى القضاء على الأمية. وعززت كوبا جهودها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبدأت حواراً مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. ويعكس هذا بوضوح تعهد كوبا واستعدادها لتوطيد وتعزيز حقوق الإنسان. وأوصت المملكة العربية السعودية بأن تواصل كوبا برامجها الحالية الرامية إلى حماية المسنين، وما تبذله من جهود لضمان تمتع مواطنيها إلى أقصى درجة ممكنة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع تأمين المقاصد المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت المملكة العربية السعودية لكوبا عن تمنياتها بالنجاح التام والرخاء في المستقبل.

59- وذكرت نيكاراغوا أن التقرير المعروض هو أبلغ دليل يمكن أن يحصل عليه المجلس على التعبير الشعبي الذي يتحقق عندما تكون الديمقراطية وطيدة وقائمة على المشاركة على الرغم من التعرض لحصار اقتصادي قاس ووحشي لأكثر من أربعة عقود متتالية. فلا تزال كوبا ملتزمة، بوصفها عضواً في المجلس، بالكفاح من أجل ضمان جهاز أكثر عدالة وديمقراطية وحيادية. ولا وجود للأمية في كوبا، والحق في التعليم مكفول للجميع دون تمييز أو امتياز، وقانون العمل يستوفي المعايير الأساسية المكرسة في القانون الدولي. وكوبا معروفة جيداً باستجابتها لآلاف القضايا الإنسانية عن طريق طائفة من البرامج مثل "العملية المعجزة". ودعت نيكاراغوا كوبا إلى مواصلة تقاسم تجاربها في تعزيز وحماية حق ملايين الناس في العالم في الصحة، وذلك بروح من التضامن، وأوصت كوبا بأن تواصل الجهود الرامية إلى ضمان التمتع على أكمل وجه ممكن بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى يتسنى لها الاستمرار في إحراز تقدم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهنأت نيكاراغوا كوبا على كفاحها الذي لا يعرف الكلل.

60- وأقرت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالتقدم الكبير الذي أحرزته كوبا في ميدان حقوق الإنسان على مدى السنوات الخمسين الماضية، على الرغم مما واجهته من عقبات وتحديات. وأيدت الجهود التي تبذلها كوبا لضمان حقوق الناس وتعزيز الديمقراطية والسيادة. وأوصت كوبا بأن تواصل الدفاع عن المبادرات المبذولة لفائدة البلدان النامية وتعزيز هذه المبادرات بما فيها تلك الرامية إلى الإعمال الكامل للحق في التنمية؛ وأن تحافظ على النموذج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي اختاره الشعب الكوبي وتعززه، وأن تواصل النهوض بتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة بوصفها آلية أصيلة لمشاركة السكان بالكامل في الشؤون العامة؛ وأن تتقاسم تجاربها وممارساتها الجيدة في تعزيز وحماية الحق في التعليم، بما في ذلك تهيئة الظروف المواتية للتعليم المجاني على كافة المستويات.

61- وأقرت فنزويلا بتعهد الثورة الكوبية بكفاحها من أجل تحقيق الكرامة لشعبها في مواجهة الغبن والظلم والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير الإنساني المفروض لمدة عقود من امبراطورية الولايات المتحدة، مما أثر تأثيراً خطيراً على تمتع سكان كوبا بالحقوق الأساسية. وفنزويلا تولي أهمية خاصة لكفاح كوبا من أجل القضاء على الفقر والاستبعاد والأمية. ومع الإشارة إلى برنامج محو الأمية المعروف باسم "نعم أستطيع" وإلى "العملية المعجزة" في ميدان الصحة، أشادت فنزويلا بإقدام كوبا على مساعدة الملايين من الناس من أفقر القطاعات في العديد من البلدان. وأوصت بأن كوبا بأن تواصل هذه المبادرات المستنيرة؛ وأن تواصل تقاسم وتقديم خبرتها وممارساتها الجيدة في مجال مساعدة الفئات الضعيفة، ولا سيما عبر تنفيذ البرنامج الوطني للأخصائيين الاجتماعيين الذي يقدم المساعدة إلى المجتمعات المحلية ويساعد على تحديد الاحتياجات؛ وأن تواصل المضي في طريق بناء اشتراكية قائمة على مبدأي التضامن والعدالة، مع المضي قدماً من أجل تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة والاستباقية بوصفها آلية حقيقية لضمان مشاركة المواطنين في الشؤون العامة.

62- واعترفت بوليفيا بالتزام كوبا القوي بحقوق الإنسان. وقد ذهبت كوبا إلى ما هو أبعد من حدودها بروح من التضامن على الرغم من معاناتها من حصار اقتصادي ظالم تماماً. وبفضل المساعدة التي حصلت عليها من كوبا، أعلنت اليونسكو كوبا ثالث بلد من أمريكا اللاتينية خال من الأمية. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج كوبا للتضامن من أجل عمليات جراحة العيون قد أعاد البصر إلى أكثر من مليون شخص في 34 بلداً. وأوصت بوليفيا كوبا بأن تتقاسم تجاربها وممارساتها الجيدة في مجال التعاون والتضامن الدولي بهدف إعمال الحق في التعليم، بما في ذلك القضاء على الأمية، وبخاصة تطبيق طريقة "نعم أستطيع"؛ وأن تتقاسم تجاربها وممارساتها الجيدة في مجال حماية الحق في الصحة، كما هو منفَّذ في بلدها عبر التغطية الصحية الشاملة والمجانية للجميع، مما يشمل الحصول على الأدوية والتطورات التي تحققت في مجال البحث العلمي الكوبي؛ وأن تتقاسم تجاربها وممارساتها الجيدة في مجال التعاون الدولي الرامي إلى إعمال الحق في الصحة لملايين الناس، عبر مبادرات من قبيل "برنامج الصحة الشامل" و"العملية المعجزة"، من بين جملة أمور أخرى.

63- وأشادت بوتان بالإنجازات الكثيرة التي حققتها الحكومة الكوبية في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والتعليم الجيد المجاني الشامل على كافة المستويات؛ والأداء الفعال للرعاية والخدمات الصحية عن طريق نظام الصحة الوطني الموسع والمتطور؛ ومشاركة المرأة الكاملة في كافة مجالات الحياة؛ وتعزيز وصون التراث الثقافي الثري والتقاليد في كوبا. وأشادت بوتان بمبدأي التعاون والتضامن اللذين يسريان بقوة في الروح الوطنية الكوبية، على الرغم من العقبات المالية والمتعلقة بالموارد. وأوصت بوتان كوبا بأن تواصل تقاسم تجاربها وممارساتها الجيدة في تعزيز وحماية الحق في الصحة والتعليم، بفضل برامج التعاون التي تقدم في إطارها المهنيين والتقنيين العاملين في قطاع الصحة إلى البلدان النامية، وإتاحة فرص التعليم في كوبا لفائدة الطلبة الوافدين من العالم النامي. ومما يشجع بوتان ما أعلنته كوبا مؤخراً عن تعزيز التعاون مع آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وأوصت كوبا بأن تواصل هذه الجهود الإيجابية وأن تنظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز عبر مواصلة الإدماج والتكامل والوضوح، مختلف العناصر المكونة لنظامها الوطني لحماية حقوق الإنسان.

64- ورحبت المملكة المتحدة بالقرار الذي اتخذته كوبا بتوقيع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأبرزت السجلات الإيجابية في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والحق في الغذاء. وأعربت عن قلقها إزاء احتجاز 79 شخصاً

في عام 2003، ظل أكثر من 50 منهم في السجن، وإزاء ظروف احتجازهم. و(أ) أوصت بأن تكف كوبا عن اللجوء إلى قوانين مثل تلك المناهضة للنشاط الخطير والدعاية المعادية وإهانة السلطة بهدف تقييد الحقوق وحرية التعبير وتكوين الجمعيات. وأعربت عن اهتمامها بالاستماع إلى المزيد بشأن الخطوات المتخذة لتحسين ظروف السجن، وأوصت كوبا (ب) بأن تنشئ نظاماً دورياً لاستعراض سجونها من قبل الأمم المتحدة أو غيرها من المراقبين الدوليين، وذلك لدعم ما أعربت عنه من التزام بأن تواصل تحسين نظام السجون؛ و(ج) أن تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. ومع الترحيب بالدعوة الموجهة مؤخراً إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب لزيارة كوبا، (د) أوصت بأن توجه كوبا الدعوة إلى المقررين الخاصين الآخرين، وبخاصة المعنيين بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وبحرية التعبير والدين، واستقلال القضاة والمحامين. وأوصت المملكة المتحدة بأن (هـ) تتيح كوبا للمنظمات الدولية المستقلة زيارتها.

65- ورحبت إندونيسيا بتقرير كوبا الذي اشترك فيه العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وأكثر من 300 منظمة غير حكومية وكيانات أخرى ذات صلة في البلد، والذي يشهد بارتفاع درجة الشفافية والانفتاح التي أظهرتها كوبا في هذه العملية. ولاحظت إندونيسيا أن كوبا استطاعت أن تكثف الحق في التعليم لكل فرد من مواطنيها، مساهمةً بذلك في القضاء على الأمية، وموفرةً إمكانية التعليم العالي لكل كوبي. وأوصت إندونيسيا كوبا بأن تواصل متابعة هذا الهدف النبيل. ولاحظت إندونيسيا أن الحكومة قامت بعمل شاق لضمان وصول السكان لمستوى رفيع من الرعاية الصحية المجانية. فمؤشر الصحة المتعلق بكوبا متقدم إلى حد كبير في صفوف البلدان النامية. وأوصت إندونيسيا كوبا بأن تواصل تعهدها بالوفاء بالحق في التعليم والحق في الصحة لجميع مواطنيها وتقاسم تجاربها وأفضل ممارساتها في مجال تعزيز وحماية هذين الحقين الأساسيين.

66- وشددت الصين على أن كوبا ظلت تعاني لسنوات عديدة من حصار ظالم وبيئة خارجية قاسية، مما قوض إلى حد كبير حقوق الإنسان لشعبها. وعلى الرغم من ذلك، فقد عملت كوبا دون كلل أو ملل على تحسين المستوى المعيشي وحقوق الإنسان لشعبها، فأعملت حقه في الحياة والتنمية، وأمّنت له الخدمات الصحية المجانية والضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. وذكرت الصين أيضاً أن كوبا شاركت مشاركة نشطة في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، فاعتمدت سلسلة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وقدمت إلى البلدان الأخرى المساعدة الطبية والتعليمية. وأوصت الصين كوبا (أ) بأن تواصل تطوير وتقاسم تجاربها وممارساتها الجيدة المتعلقة بمعاملة السجناء؛ و(ب) أن تواصل تطوير نهج إعادة الإدماج الاجتماعي التثقيفي الوقائي بوصفه قناة ذات أولوية لمنع الجريمة.

67- وأثنت جنوب أفريقيا على الشعب الكوبي لتضامنه ودوره الحاسم في أثناء كفاح شعب جنوب أفريقيا لنيل الحرية إبان عهد الفصل العنصري. وأشادت بالتقدم الكبير المحرز في مجالات التمتع العملي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الرغم من المعاناة الشديدة الناجمة عن العقوبات الاقتصادية والآثار الكارثية الهائلة التي خلفتها الأعاصير الأخيرة. وأوصت جنوب أفريقيا كوبا بأن تقدم معلومات عن النهج المنسق الذي اتبعته للتصدي لهذه الالتزامات المتعارضة. وأقرت بنموذج التعليم الرائع لكوبا، الذي ينبغي أن يتخذه الجميع واحدة من أفضل الممارسات. وأفضل طريقة يمكن بها محاكاة مفهوم التعاون والتضامن الدوليين هي التعلم من الشعب الكوبي. وأوصت جنوب أفريقيا كوبا بتقاسم المعلومات مع المجتمع الدولي ومساعدته في التصدي للتحديات في مجال الحق في التعليم. وشجعت كوبا بشدة على النظر في تحسين مجالات مثل استعراض نظم السجن، وتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة، والوصول إلى العدالة.

68- ولاحظت ماليزيا أن كوبا لا تزال تحقق، بالرغم من القيود والتحديات الخطيرة، توازناً بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشادت بإنجازات كوبا الضخمة في التعليم والصحة والغذاء. وأوصت كوبا بأن تنظر في تبادل خبرتها وأفضل ممارساتها مع البلدان النامية الأخرى في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المحددة في مجالي التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، والحد من معدل وفيات الأطفال؛ وأن تواصل تنفيذها للتدابير الرامية إلى الاستمرار في تعزيز وحماية حقوق الأطفال، وأن تكثف جهودها الرامية إلى إتاحة المزيد من الفرص لمواصلة التعليم العالي؛ وأن تعجل بتنفيذ أفضل الممارسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على كافة المستويات وفي جميع الحالات المتعلقة بآليات اتخاذ القرار. وأشارت ماليزيا إلى أنها قامت في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 بالتصويت، في ظل أغلبية ساحقة في الجمعية العامة، للسنة السابعة عشرة على التوالي في صالح القرار الداعي إلى وضع حد للعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على كوبا. ومن شأن رفع هذه العقوبات أن يساهم كثيراً في تمتع الشعب الكوبي بكامل نطاق حقوق الإنسان.

69- وأشادت جمهورية إيران الإسلامية بتعهد كوبا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها. ورحبت إيران بالتقدم الكبير الذي أحرزته كوبا في تحسين إعمال حقوق الإنسان على الرغم من الحصار الصارم المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية. وطلبت معلومات عن كيفية نجاح كوبا في الحد من التأثير السلبي للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على تمتع السكان الكوبيين الكامل بحقوق الإنسان. وأوصت إيران كوبا بأن تواصل جهودها الرامية إلى تحقيق أقصى درجات التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية ضمان الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وأن تتابع ما تبذله من جهود على المستوى الدولي من أجل تعزيز آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما من أجل المساهمة في جعلها تعمل بشكل غير مسيَّس، وفي إطار الحوار باحترام والتعاون بحسن نية والعمل؛ وأن تتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة المتعلقة بمعاملة المحتجزين، ولا سيما الخطط الرامية إلى تحويل السجون إلى مراكز تثقيفية وإصلاحية للإنسان.

70- ولاحظت الجماهيرية العربية الليبية أن الدستور الكوبي يرسخ جميع حقوق الإنسان، والحريات الفردية، وحرية الرأي والتعبير، عبر إطار ديمقراطي يستند إلى سلطة الشعب، وكذلك عبر هيكل تعليمي يتيح لكافة الكوبيين الاستفادة من مرافق التعليم فضلاً عن الخدمات الصحية. وأثنت على الجهود التي بذلتها كوبا لضمان المساواة بين الرجل والمرأة. فقد اتخذت كوبا عدداً من المبادرات التي تضمن الحق في العمل، وحرية اختيار العمل، وضمان الحياة الكريمة، ولا سيما من خلال تعيينها لمسؤولين مدربين في شؤون الأمن والسلامة في أماكن العمل، والخدمات السابقة والتالية للولادة، وأفضل برامج إجازة الأمومة في العالم. ورحبت الجماهيرية العربية الليبية أيضاً بالتقدم المحرز في مجال حماية الأطفال ومكافحة استغلال الأطفال في الدعارة.

71- وأعربت قطر عن تقديرها للتطورات والجهود التي تبذلها كوبا في مجال تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي الحق في كل من التعليم والعمل والصحة، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى إصلاح نظام السجون. وأوصت قطر كوبا بأن تنظر في اعتماد إطار قانوني عام للحق في الغذاء، بوصف ذلك ممارسةً جيدةً ومرجعاً للبلدان النامية؛ وأن تواصل الجهود الإيجابية الرامية إلى القضاء، وفقاً لواجباتها والتزاماتها الدولية، على جميع أشكال التمييز، ولا سيما التمييز ضد الفئات الضعيفة وجميع الفئات التي حُرمت عبر التاريخ أشد الحرمان، وأن تتقاسم تجاربها وأفضل ممارساتها في تعزيز وحماية الحق في التعليم، مما أفضى إلى نتائج إيجابية لجميع المواطنين الكوبيين على الرغم من العقبات التي يواجهها البلد.

72- وقالت الهند إن لها روابط صداقة وثيقة وتاريخية مع كوبا التي هي عضو زميل في حركة عدم الانحياز. وقد ظلت كوبا تساهم باستمرار في النقاش الدائر بشأن حقوق الإنسان بطاقتها وشدتها المعهودتين. وأشادت الهند بكوبا على مشاركتها المنفتحة والتعاونية والبناءة في آلية الاستعراض الدوري الشامل، ورحبت بتوقيع كوبا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهنأت الهند كوبا على إنجازاتها الرائعة في قطاعي التعليم والصحة، حيث كادت تحقق التحاق الجميع بالمدارس ومعدلات مرتفعة جداً للالتحاق بالجامعات. وقالت إن كفالة كوبا للوصول إلى مستوى رفيع من الخدمات الصحية المجانية عن طريق نظام صحي وطني ممول من الدولة وكثيف العمالة وواسع الانتشار تمثل إنجازاً جديراً بالتهنئة. وأوصت الهند كوبا بأن تتقاسم خبراتها وممارساتها الجيدة المتعلقة بالحق في الصحة، ولا سيما برامج رعاية الأمومة والطفولة، وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن تواصل وتدعم برامجها لصالح المسنين وكبار السن، نظراً لتزايد السكان المسنين.

73- ووجهت سري لانكا الشكر إلى كوبا على وقوفها في طليعة الكفاح من أجل إعمال الحقوق السياسية والاجتماعية، وعلى مساهمتها في مكافحة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والكفاح من أجل إعادة البصر إلى الفقراء في أمريكا اللاتينية وإعادة تأهيل الأرواح البشرية بعد موجة المد البحري (تسونامي) في سري لانكا أو الزلازل في باكستان. وقد كانت كوبا سخية على الرغم من معاناتها من حصار قاس دام أكثر من 50 عاماً. وقدمت كوبا رداً على العديد من المشاكل التي يصارع المجلس لحلها. وأوصت سري لانكا كوبا بأن تتقاسم تجاربها بجميع اللغات الدولية، ولا سيما اللغة الإنكليزية، المتعلقة بقدرتها على الكفاح أخلاقياً ومعنوياً. وحثت كوبا على تقاسم تجارب متطوعيها الدوليين على نحو خاص، سواء كانوا مقاتلين مسلحين أو دكاترة، والحديث عبر وسائط الإعلام المتعددة، سواء كانت الإنترنت أو القصص المصورة، عن تجارب الكفاح الكوبي وقيمه وأخلاقياته. واختتمت سري لانكا كلمتها قائلة: "إلى الأمام دائماً لتحقيق النصر" (Hasta la Victoria Siempre !").

74- ولاحظت البرازيل التحليل المتوازن للإنجازات المحرزة الوارد في تقرير كوبا الوطني، ولا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتحديات التي لا يزال يواجهها هذا البلد النامي والتي تفاقمت بسبب الحصار الاقتصادي المتنافي مع حقوق الإنسان. ويشكل انضمام كوبا إلى العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية انتصاراً مهماً لكوبا ومثالاً يحتذي به الآخرون. وسألت البرازيل عن التدابير الإضافية التي يمكن أن تتخذها كوبا لضمان احترام مبدأ عدم إمكانية الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعما إذا كانت هناك مجالات محددة ترى كوبا أن تعزيزها مهم للتعاون الدولي. وأوصت البرازيل كوبا بأن تنظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأن تعجل بالتصديق على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان؛ وأن تواصل الجهود الرامية إلى الترويج للوقف المؤقت لعقوبة الإعدام؛ وفيما يتعلق بالأهداف الطوعية لحقوق الإنسان، أن تلتمس التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما فيها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.

75- وحيت إكوادور الجهود الدءوبة التي بذلتها كوبا لتعزيز الحقوق الاجتماعية، ولا سيما الحق في كل من الصحة والتعليم، والتقدم الكبير المحرز في ممارسة هذه الحقوق على الرغم من العقبات الاقتصادية القاسية الناتجة عن الحصار الظالم المفروض دون مسوغ. وأبرزت إكوادور الجهد والعزم السياسي المنعكس في تخصيص كوبا للموارد من أجل سياساتها في مجالي الصحة والتعليم، التي أصبح البلد بفضلها يشغل المراتب الأولى لمؤشرات التنمية البشرية. وشددت إكوادور أيضاً على الجهود المبذولة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأعربت عن أملها في بذلها خارج نطاق البرلمان والمحافل والأوساط الأخرى لآلية اتخاذ القرارات. وفيما يتعلق بالحق في التنمية، ذكرت إكوادور أنه يمكن لكوبا أن تتقاسم مع البلدان النامية الأخرى تجاربها وممارساتها في مجال التعاون الدولي بطريقة مفيدة، ولا سيما في مجال تعزيز القدرات، وتدريب الشباب، ونقل المعرفة، وبخاصة في المجالات الحساسة مثل الطب، والصحة العامة، والعلم، والتكنولوجيا، بل وفي الرياضة.

76- وأوصت الجمهورية الدومينيكية كوبا بأن تتقاسم تجاربها وممارساتها الجيدة في تعزيز وحماية الحق في الصحة الذي أدى، بالرغم من حالة التنمية في البلد، إلى تقدم كبير لجميع الكوبيين، وأن تتقاسم بصفة خاصة مع أعضاء المنطقة الآخرين تجاربها وممارساتها الجيدة في التكيف مع الكوارث الطبيعية، فضلاً عن إنجازاتها المهمة في صون أرواح الناس حينما يواجهون الأعاصير التي ضربت البلد والمنطقة بأكملها في خلال السنوات الأخيرة.

77- وأبرزت الأردن الأهمية التي توليها كوبا لحقوق الإنسان، ورحبت بالجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعلى الأخص عن طريق التوقيع مؤخراً على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعربت الأردن عن سرورها لعلمها أن كوبا ستصدق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأشادت بكوبا لتوجيهها دعوة دائمة إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، ولزعامتها للجهود الدولية الرامية إلى النهوض بالحق في الغذاء ومعالجة أزمة الغذاء الدولية. وأوصت الأردن كوبا بأن تنظر في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان عبر تنظيم حملات لتوعية الجمهور وبرامج على جميع المستويات؛ وأن تواصل تقديم برامج التدريب على حقوق الإنسان من أجل الجهاز القضائي والمسؤولين عن إنفاذ القوانين، والمحامين.

78- ولاحظت باكستان أن إقدام كوبا على عقد العزم على دعم المبادئ المتمثلة في حيادية حقوق الإنسان وعدم انتقائيتها وشموليتها قد اجتاز اختباري الزمن والضغوط، وأن باكستان وكوبا عملتا سوياً على نطاق من المسائل التي لها أهمية كبيرة لدى العالم النامي. ولاحظت باكستان عدد الخطوات التي اتخذتها كوبا لضمان إعمال حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها دون تمييز، وتقدمها الكبير في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الرغم من الصعوبات المالية والكوارث الطبيعية المتكررة. ومن الأمثلة على أفضل الممارسات الإنجازات التي تحققت في ميدان تقديم مستوى رفيع من التعليم للجميع، والخدمات الصحية، والتعاون والتضامن الدوليين. وأوصت باكستان كوبا بأن تنفذ توصيات المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء في تقريره عن زيارته إلى البلد؛ وأن تبقي على سياساتها المتمثلة في احترام جميع الأديان والتسامح معها دون تمييز؛ واعتماداً على الخدمات الصحية الجليلة التي قدمها اللواء الطبي هنري ريف إلى باكستان في أثناء زلزال 2005، أن تتقاسم هذه الممارسة الجيدة في ميدان التعاون الدولي لتعزيز الخدمات الصحية.

79- ولاحظت كندا التطورات الإيجابية التي طرأت مؤخراً، بما فيها تحويل أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن، وتوقيع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوصت كوبا (أ) بأن تصدق على العهدين الدوليين وتنفذهما في أقرب وقت ممكن، وأن تيسر كذلك نشر هاتين المعاهدتين على الجمهور وتضمن وعي جميع الكوبيين بالحقوق الواردة فيهما. ومع ملاحظة الدعوة الموجهة بصفة خاصة إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، أوصت كندا كوبا (ب) بأن تواصل فتح أبوابها أمام التعاون مع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك من خلال توجيه دعوة مفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وإتاحة إمكانية الدخول الكامل لممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومع ملاحظة النداءات التي أطلقها الرئيس كاسترو لزيادة التعبير عن الآراء المتباينة، أوصت كندا كوبا (ج) بأن ترفع القيود المفروضة على الحق في كل من حرية التعبير وتكوين الجمعيات، بما في ذلك القيود المفروضة على الإعلام التي لا تتفق مع أحكام العهد الدولي الخاص الحقوق المدنية والسياسية، وأن تظهر المزيد من التسامح إزاء الكوبيين الذين يعبرون عن آرائهم المعارضة بالطرق السلمية. ومع ملاحظة انخفاض عدد المعتقلين السياسيين، أوصت كندا كوبا (د) بأن تطلق سراح المعتقلين السياسيين المتبقين دون شروط، وان تتيح لهم إعادة الاندماج بالكامل في مجتمعاتهم المحلية دون أي ضرر.

80- وشددت زمبابوي على أن التقرير الوطني كان نتاجاً لعملية واسعة وجامعة اشترك فيها جميع أصحاب المصلحة، مع استثناء يدعو للأسى هو أولئك الموجودين في إقليم القاعدة البحرية للولايات المتحدة في غوانتانامو. وأوصت زمبابوي كوبا بأن تواصل جهودها على المستوى الدولي من أجل تعزيز آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بغية المساهمة بصفة خاصة في جعلها تعمل بشكل غير مسيَّس، وفي إطار الحوار باحترام والتعاون بحسن نية؛ وأن تواصل جهودها المحمودة الرامية إلى تحقيق تمتع الشعب بالكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية ضمان الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وأن تواصل تعزيز المبادرات المدافعة عن التضامن الدولي في أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف تعزيز حقوق الإنسان والتضامن بين جميع الأمم والشعوب المحبة للخير.

81- وأشادت تونس بالجهود التي تبذلها كوبا في مجال حقوق الإنسان، وبمزيد من التحديد في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولاحظت أنه قد تم القضاء على الأمية، وأن كوبا ساعدت بلدان أخرى بنشاط في القضاء عليها. وقد استفاد الآلاف من الطلاب من جميع الأصول من التعليم الرفيع المستوى في الجامعات الكوبية. وفيما يتعلق بالحق في الصحة، وصفت تونس العملية المعجزة بالنجاح، وأثنت على البرنامج القائم على التضامن لإجراء جراحات العيون الذي قمته كوبا إلى أكثر من مليون شخص. وهنأت تونس كوبا على تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى دعمها للتعاون الدولي في شؤون حقوق الإنسان استناداً إلى الحوار الصريح والاحترام المتبادل.

82- ورحبت فرنسا بالنتائج الجيدة التي أحرزتها كوبا في ميدان التعليم والصحة، وسألت الكوبيين عن الجدول الزمني الدقيق المعتزم للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستفسرت عن التدابير التي تعتزم كوبا اتخاذها لضمان حرية التعبير والإعلام في الواقع العملي. وأوصت فرنسا كوبا بأن تعتمد التدابير اللازمة لمكافحة الاستغلال الجنسي، وأن تعتمد قانوناً ينص على إطار قانوني لحماية القصَّر من الاستغلال الجنسي. كما أوصت كوبا بأن تعتمد قانوناً يضمن حرية التنقل داخل الإقليم وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي وقَّعت عليه كوبا، وأن تلغي نظام الترخيص بمغادرة البلد، ثم تحذف لاحقاً من القانون الجنائي جريمة مغادرة الإقليم بصورة غير قانونية. وأوصت كوبا بأن توجه دعوة دائمة إلى المقررين الخاصين لزيارة البلد. وأوصت كوبا أيضاً بأن تسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بدخول السجون وزيارة السجناء، وبأن تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أقرب وقت ممكن.

83- وذكرت الفلبين أن كوبا ظلت واحدة من أبطال العدالة الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي، وأثنت على إنجازاتها العديدة في مجال تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشددت على أن بلداناً عديدة لم تتعلم من السياسات التقدمية التي تنتهجها كوبا فيما يتعلق بالتعليم والصحة والعمل والحقوق الثقافية. وأشادت بالمبادرات التي اتخذتها كوبا بشأن الحق في الغذاء والحق في التنمية، فضلاً عن جهودها في سبيل مساعدة البلدان الأخرى في أوقات الشدة والكوارث الطبيعية. وأوصت الفلبين كوبا بأن تواصل إجراءاتها، عبر حملات التوعية وبرامج تثقيف الجمهور بصفة خاصة، من أجل العمل على القضاء على جميع القوالب النمطية المرتبطة بالأدوار التقليدية للرجال والنساء داخل الأسرة؛ وأن تتقاسم تجاربها وخبراتها وممارساتها الجيدة في مجال تعزيز وحماية الحق في الصحة، بما في ذلك المبادرات الموضوعة فيما يتعلق بالصحة العامة و"السياحة الصحية".

84- ورحبت جامايكا بتوقيع كوبا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتصديقها على عدد من الصكوك الدولية، بما فيها تلك التي تستهدف فئات ضعيفة محددة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولاحظت جامايكا أن تقدماً ثابتاً قد حدث في التصدي لمجالات محددة تدعو إلى القلق، وبخاصة في ميادين التعليم والعمل والرعاية

الصحية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وشجعت جامايكا الحكومة على مواصلة اتخاذ تدابير للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، والنهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات.

85- ورحبت شيلي بزيارة المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء وبالإعلان مؤخراً عن توجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب. وأوصت كوبا (أ) بأن تستقبل المقررين الآخرين المعنيين بالإجراءات الموضوعية الذين يطلبون ذلك. وأعربت شيلي عن معارضتها الصريحة للحظر الذي أضر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي، وأشادت بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ الحق في كل من التعليم والصحة. وأوصت كوبا (ب) بأن تصدق بسرعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع الترحيب بالإعلان عن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وتوقيع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أوصت كوبا (ج) بأن تعجل بالتصديق على هذا الصك. ولاحظت شيلي وجود استقلال فعلي في الإجراءات والإدارة القضائية؛ وتشريع لحالات الطوارئ محدد حسب الأصول؛ وسيكون من المهم ضمان حرية التعبير بفعالية واحترام حرية التنقل داخل كوبا وخارجها لتحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان في كوبا.

86- ولاحظت سويسرا أن كوبا حققت لمدة خمسين عاماً أداء يمكن اتخاذه مثالاً، ورحبت بما أعلنته كوبا مؤخراً عن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأوصت كوبا بأن تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبأن تنفذهما. ومع ترحيب سويسرا باعتزام كوبا دعوة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، فقد أوصت كوبا بأن توجه دعوة دائمة إلى جميع المقررين الخاصين التابعين للمجلس. وأوصت كوبا بأن تصدق على الإعلان المتعلق بالمادة 22 من اتفاقية مناهضة التعذيب، وأن تنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. ومع الترحيب بالوقف المؤقت لتنفيذ عقوبة الإعدام، أوصت كوبا بأن تلغي عقوبة الإعدام. ومع الاعتراف بأن الحظر الأمريكي على كوبا يضر بفعالية تسيير أعمال المجتمع الكوبي، شجعت سويسرا كوبا على مواصلة جهودها في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

87- وأعربت بيلاروس عن أسفها للحظر الاقتصادي المفروض على كوبا، ولاحظت أن كوبا أمّنت إعمال حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية، بالرغم من العقوبات الظالمة والحمقاء. وقد ظلت لجنة حقوق الإنسان تحاول إخضاع كوبا، بناء على ضغوط مارسها نظام غير صديق لمدة طويلة جداً، لعزلة عامة غير عادلة، وأنشئت إجراءات خاصة ضد كوبا بهدف إسقاط المصداقية عن الحكومة بصفة رئيسية. ومع ذلك، لم تتوقف كوبا أبداً عن الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بها ولا عن حقوق الدول الأخرى في المشاركة البناءة في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. ومع ملاحظة أن النهج غير الانتقائي والعادل تجاه حقوق الإنسان كان أحد أولويات كوبا كرئيس لحركة عدم الانحياز، أوصت بيلاروس كوبا بأن تواصل تدعيم عملها الجاري في المجتمع الدولي بشأن رفض التدابير القسرية الانفرادية بما في ذلك الحظر غير القانوني المفروض على كوبا؛ وأن تواصل أداء دورها الريادي في تعزيز التضامن الدولي والحوار المتكافئ بشأن حقوق الإنسان.

88- وأثنت صربيا على المشاركة الواسعة من المجتمع المدني الكوبي في عملية صياغة وإعداد التقرير الوطني، وأوصت كوبا بأن تعزز المشاركة الإيجابية للمجتمع المدني في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل؛ وبأن تواصل تطبيق منظور جنساني في سياساتها وبرامجها، بما في ذلك في متابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل. وأقرت صربيا بالآثار المدمرة للأعاصير التي اجتاحت كوبا، مما يثير قلقاً بالغاً. وأوصت كوبا بأن تواصل تنفيذ البرامج الجارية الإيجابية والجهود الرامية إلى إصلاح وبناء المنازل للأشخاص المتضررين من الأعاصير، بهدف ضمان التمتع الكامل بالحق في السكن اللائق، بطرق منها الحصول على المساعدة من المجتمع الدولي الذي يُعتمد عليه في تقديم الدعم المالي والمادي الكافي لتلك البرامج.

89- وأثنت البحرين على الجهود التي تبذلها كوبا، وبخاصة في ميادين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والخطوات المتخذة لضمان وصول جميع الكوبيين إلى التعليم بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية؛ والجهود المبذولة في مجال الحق في الصحة بتوفير الخدمات الصحية الجيدة، مما أدى إلى خفض معدل الوفيات عند الولادة، وزيادة العمر المتوقع؛ والجهود المبذولة لضمان الحق في الغذاء والسكن اللائق. وأوصت البحرين كوبا بأن تنظر في اعتماد إطار قانوني عام للحق في الغذاء، بوصف ذلك ممارسةً جيدةً ومرجعاً للبلدان النامية؛ وأن تواصل جميع الأعمال الرامية إلى تعزيز الحقوق الثقافية بغية ضمان تمتع جميع الكوبيين بهذه الحقوق؛ وأن تتابع الجهود الإيجابية الرامية إلى إعمار المساكن المتضررة من الأعاصير، وأن تواصل الاستفادة من المساعدات المادية والمالية التي يقدمها المجتمع الدولي.

90- ولاحظت اليمن كل التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان. ولاحظت مع الإعجاب التقدم المحرز في مجال الحماية الاجتماعية والتعليم، مما مكن كوبا من ضمان استفادة بلدان عديدة من مجالات كثيرة للدعم الصحي. وذكرت اليمن أن العديد من العاملين في قطاع الصحة يعملون في جميع أنحاء العالم في ظروف صعبة أحياناً. وأوصت اليمن كوبا بأن تتقاسم تجاربها وممارساتها الجيدة في مجال الحماية الاجتماعية والصحة عندما يتعلق الأمر بتقديم التغطية الطبية الشاملة بالمجان؛ وأن تتقاسم خبراتها في مجال دعم الحق في الصحة، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن تولي عناية خاصة للمصابين.

91- وأشادت فييت نام بما بذلته كوبا من جهود وحققته من إنجازات في مجال تعزيز حقوق الإنسان، على الرغم من القيود والظروف الخارجية العصيبة المفروضة عليها. وأوصت فييت نام كوبا بأن تحسن الهياكل الأساسية الإعلامية للمجتمع الكوبي وأن تتبادل تجربته في مجال توسيع نطاق الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تستمر على الدرب الاجتماعي الذي اختاره الشعب الكوبي، والذي أدى إلى تحسين الظروف لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب الكوبي. وأوصت فييت نام كوبا بأن تواصل مساهمتها في المساعي المشتركة التي يبذلها المجتمع المدني، بما فيها تلك الرامية إلى تعزيز آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على أساس عدم التسييس وعدم الانتقائية والحوار والتعاون. ودعت فييت نام المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم لقضية التنمية الوطنية وحقوق الإنسان التي ينفذها الشعب الكوبي حالياً.

92- ورحبت ترينيداد وتوباغو بالنظام الاجتماعي والسياسي لكوبا الرامي إلى خدمة المصالح والطموحات الواسعة للكوبيين لدى بناء مجتمع عادل تسوده المساواة، والتراحم، والتلاحم، ويركز على الناس. ويشهد أداء كوبا القياسي في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على النجاح الباهر الذي حققه البلد، في مواجهة الصعوبات المستمرة وفي الحفاظ على أعلى مستويات الدينامية الثقافية والتعددية الثقافية. وكون كوبا على الطريق الصحيح للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية يجعلها متميزة على العديد من البلدان النامية. وأثنت ترينيداد وتوباغو على كوبا وأشادت بأدائها. ورحبت بتوقيع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأوصت كوبا بأن تواصل عملية تعزيز التشريع الوطني لتحسين توافقه مع التزاماتها الدولية النابعة من مختلف الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وأن تواصل تعزيز سياستها من أجل تشجيع التنمية والتمتع بحقوق الإنسان لجميع الكوبيين، ولا سيما في بيئة يسودها عدم التمييز.

93- وهنأت كولومبيا كوبا على توقيع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن إعلانها عن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويعكس هذا التصرف التزام الشعب والحكومة بمواصلة التقدم في سبيل الإعمال الكامل لحقوق الإنسان لجميع الكوبيين. وأضافت أن ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية المناسبة لم يكن مجرد التزام من الدولة ولكنه كان أيضاً عنصراً أساسياً لضمان تمكن الناس من ممارسة حقوقهم بطريقة فعالة وملائمة. وأقرت كولومبيا بإنجازات كوبا وأفضل ممارساتها في هذا المجال، وطلبت المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز في برنامج الوقاية من نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، والتغطية بالعلاج المضاد للرتروفيروسات (النسخ العكسي)، فضلاً عن خفض وفيات الأمهات، ملاحظةً أن هذه البرامج حظيت باعتراف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية.

94- وأشادت أوزبكستان بالخطوات التي اتخذتها كوبا لتعزيز حقوق الإنسان والحريات، وبخاصة في مجالي المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق المرأة والطفل. ورحبت بإنجازات كوبا في مجال الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، والحق في التعليم، وحرية الدين والمعتقد، وإصلاح نظام السجن، فضلاً عن أساليب حمايتها للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية. ورحبت بتخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للتعليم. وأوصت أوزبكستان كوبا بأن تواصل ما تبذله من جهود لضمان التوافق بين تشريعاتها الوطنية والالتزامات الدولية التي عقدها البلد، وفقاً لمعاهدات حقوق الإنسان التي انضمت إليها كوبا؛ وبأن تواصل تدعيم وتبادل تجاربها في البرامج الرامية إلى تقديم الرعاية التخصصية للشباب، مراعية في ذلك مصالحهم ووضعهم الاجتماعي الاقتصادي، مما يساعد الشباب على تطوير

إمكاناتهم الكاملة.

95- ورحبت المكسيك بإنجازات كوبا، ولا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن سخائها وتضامنها على الصعيد الدولي على الرغم مما تواجهه من ظروف مناوئة. ورحبت بالخطوات المتخذة مؤخراً لتعزيز التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعين للمجلس، وبقرار التصديق على ثلاثة صكوك تتعلق بحقوق الإنسان. وأوصت كوبا بأن تواصل سياسة الانفتاح والتعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما النظر بشكل إيجابي في الطلبات التي توجهها هذه الآليات التابعة للمجلس التي سبق لها أن أعربت عن رغبتها في زيارة كوبا؛ وأن تصمم وتنفذ آلية مشتركة بين المؤسسات بمشاركة المجتمع المدني من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل؛ وأن تجري دراسة بشأن الحاجة إلى إدخال تعديلات تشريعية وإدارية من أجل إعمال حقوق الإنسان داخلياً/محلياً؛ وأن تنشئ بموجب القانون مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس؛ وأن تعزز القدرات الوطنية من أجل مساعدة ضحايا العنف المنزلي.

96- وذكرت النمسا أن هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لاحظوا مراراً عدم وجود جهاز قضائي مستقل في كوبا، وسألت عن الخطط التشريعية الرامية إل استقلال السلطة القضائية، وأوصت بأن (أ) تكفل كوبا حق جميع المواطنين في أن تستمع لهم محكمة مستقلة. وفي عام 2003، رأى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن حرمان 79 شخصاً من الحرية هو إجراء تعسفي، وطلب إلى كوبا أن تتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح هذا الوضع. وسألت النمسا عن المتابعة الجارية لهذه التوصيات. وأوصت بأن (ب) توقف كوبا اضطهاد المواطنين الذين يمارسون حقوقهم المضمونة بموجب المواد 18 و19 و20 و21 و22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسألت النمسا عن كيفية تصدي الحكومة لمشكلة الاستغلال الجنسي للنساء في البغاء، وكيفية تنفيذ توصية لجنة حقوق الطفل المتعلقة بإدخال تغييرات على القانون الجنائي لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي. وأوصت النمسا بأن (ج) تتصدى كوبا أيضاً للأسباب الجذرية للدعارة من خلال اتخاذ تدابير تعزز فرص المرأة في المجال الاقتصادي.

97- ولاحظت سوريا أن كوبا كانت نموذجاً لإصرار الأمة على الصمود في مواجهة جميع الظروف وبناء كافة العناصر اللازمة للنهضة والرخاء. ولاحظت سوريا أنه بالرغم من التأثير السلبي للحصار المفروض على اقتناء الموارد والتكنولوجيات الطبية، فقد تمكنت كوبا من الحفاظ على مسايرة خدماتها الصحية للمعايير العالمية، وتحقيق فتوحات علمية في تخصصات حيوية. ولاحظت سوريا التاريخ الطويل لتعاون كوبا الدولي في ميدان حقوق الإنسان، كما أكده المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء وهيئات المعاهدات. ولاحظت سوريا كذلك أن الدعم المبدئي الذي تقدمه كوبا للحقوق المشروعة لكافة الشعوب، ولا سيما الفقراء والمظلومون، كان علامة بارزة في تاريخها. وأوصت سوريا كوبا بأن تواصل التزامها الراسخ بدعم المبادرات المؤيدة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، فضلاً عن الاستمرار في دعمها المتواصل لجميع الجهود الرامية إلى وضع حد لجميع أنواع الاحتلال الأجنبي.

98- وأثنت أذربيجان على جهود كوبا لضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها، ولاحظت مع الارتياح الإنجازات المختلفة. وبصفة خاصة، أُحرز تقدم كبير نحو ضمان المساواة بين الجنسين، والحق في التعليم، والطب والرعاية الصحية، وإعمال الحق في الغذاء. كما أن النسبة المرتفعة لتمثيل النساء على جميع المستويات أمر مشجع. ومما يدعو للإشادة وفاء كوبا بالفعل بعدة أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية، كما ذكر بعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وتشكل الكوارث الطبيعية والمتكررة وما لها من آثار وخيمة على الهياكل الأساسية عبئاً ثقيلاً. وأوصت أذربيجان كوبا بأن تواصل سياستها التي تنتهج التسامح والاحترام إزاء جميع الأديان، دون أي تمييز؛ وأن تنظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ ومع ملاحظة اشتراك المجتمع المدني في إعداد التقرير الوطني لكوبا، أن تشجع المشاركة النشطة للمجتمع المدني في متابعة التقرير الدوري الشامل.

99- ورحبت جيبوتي بتوقيع كوبا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكونها طرفاً في 41 من أهم الصكوك الدولي لحقوق الإنسان. ولاحظت العدد الكبير من البرامج الرامية إلى زيادة الإنصاف والعدالة الاجتماعيين، ولا سيما البرامج التي تستهدف المستبعدين والمعرضين للتمييز منذ زمن الاستعمار. ورحبت بالاهتمام الخاص الذي يولى لمشكلة الضعف الناجم عن الاحتجاز وتدابير المساعدة بالإضافة إلى الرعاية الصحية المجانية للسجناء. وقد استفادت جيبوتي من المساعدة التي قدمتها كوبا في عدد من القطاعات، ولا سيما في مجال الصحة. وأوصت كوبا بأن تواصل تطوير البرامج الجارية لجعل الدراسات الجامعية أكثر شمولاً؛ وأن تتقاسم تجربتها وممارستها الجيدة في مجال ضمان الحق في التعليم لجميع الكوبيين وفي تعزيز وحماية الحق في الصحة، وهو ما أدى إلى نتائج مشجعة وإيجابية، ولا سيما مع مراعاة تخلفهم؛ وأن تتقاسم تجربتها في مجال الرعاية الصحية الأولية للأم والطفل والبرامج الرامية إلى مكافحة الأوبئة وتقديم المساعدة إلى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

100- وأثنت فلسطين على إطار الحماية القانونية لحقوق الإنسان في كوبا. ولاحظت فلسطين أن كوبا وقعت وصدقت على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان الملزمة قانوناً. ولاحظت فلسطين أن النظام القضائي في كوبا حيوي أيضاً لحماية حقوق الإنسان، بما يتماشى مع المعايير الدولية. ولاحظت فلسطين كذلك أن الاستقلال الجماعي والفردي للقضاة متأصل في جميع النصوص ذات الصلة. ولاحظت الصين التقدم الذي أحرزته كوبا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوصت فلسطين كوبا بأن تواصل دعم الحق في تقرير المصير والاستقلال، ولا سيما دعمها للقضية الفلسطينية من أجل وضع حد للاحتلال الأجنبي؛ وأن تواصل تعزيز وحماية الحق في التنمية.

101- وأشادت السودان بكوبا على الإنجاز الكبير في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، والحقوق المدنية والسياسية. وأعربت السودان عن إعجابها بالتقدم المحرز في مجال التعليم، مع التغطية الشاملة دون تكلفة على جميع المستويات، مما يتجاوز الأهداف الستة لبرامج اليونسكو لتوفير التعليم للجميع. وقد لبت كوبا التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، بأداء دور مثالي في إنشاء المجلس وتسيير أعماله. وأوصت السودان كوبا بأن تتقاسم مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبخاصة البلدان النامية، تجاربها في التعاون الدولي من حي تعزيز الحق في الصحة؛ وأن تواصل تعزيز المبادرات الرامية إلى حماية التضامن الدولي في كل من مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ وأن تواصل الدفاع عن المبادرات الرامية إلى إفادة جميع البلدان النامية والترويج لها، وبخاصة تلك التي تهدف إلى الإعمال الكامل للحق في التنمية.

102- وأشادت بنغلاديش بالجهود المتواصلة التي تبذلها كوبا لتعزيز حقوق الإنسان، والقفزات الواسعة التي حققتها لتحسين المعايير الاجتماعية - الاقتصادية للكوبيين. وهنأت كوبا على تحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية 2 و3 و4، ولاحظت أنها مؤهلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية 1، و5، و6 بحلول عام 2015. وحققت كوبا نتائج تُحسد عليها في ضمان وصول الجميع إلى التعليم والصحة والحماية الصحية، ويمكن اتخاذها نموذجاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتقاسم أفضل ممارساتها في التعليم والصحة والحماية الوظيفية والتخفيف من آثار الكوارث وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأوصت بنغلاديش كوبا بأن تتقاسم تجاربها وأفضل ممارساتها في بناء نظام متين وفعال للرعاية الصحية مع البلدان الأخرى التي تتطلع إلى هيكل صحي مماثل؛ وأن توسع نطاق تعاونها في مجال تقاسم وتكرار الأساليب المستحدثة داخلياً لمكافحة الأمية؛ وأن تتقاسم خبراتها في التهيؤ لمنع وتخفيف آثار الأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى.

103- وذكرت السنغال أنها لا تشك مطلقاً في أن كوبا ستشرك المجتمع المدني ما أن تكتمل عملية الاستعراض الدوري الشامل، حيث إن ذلك سيمكن كوبا من تدعيم بل وتوسيع نطاق التقدم المحرز بالفعل في مختلف المجالات مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أُحرز هذا التقدم على الرغم من العديد من العقبات والقيود. ولاحظت السنغال النتائج الرائعة التي تحققت بالفعل في مجال التعليم والصحة. ولاحظت أن هذين مجالين تشكل كوبا فيهما مثالاً لعدة بلدان نامية يستفيد الكثير منها مما تقدمه كوبا من دعم تقني. وشجعت السنغال كوبا على مواصلة العملية التي بدأت بالفعل بصورة جيدة جداً، لمواءمة تشريعاتها المحلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي التزمت بها بحرية عن طريق انضمامها إلى العديد من الصكوك المهمة.

104- وهنأت هندوراس كوبا على ممارساتها الجيدة في مجال التعاون الدولي على الرغم حالتها الاقتصادية، وعلى ما أظهرته من قدرة على تقديم المساعدة التضامنية إلى البلدان التي تحتاج إليها. وأشادت هندوراس بالجهود التي بذلتها كوبا للقضاء على الأمية. وأوصت كوبا بأن تتقاسم وتنقل تجاربها وممارساتها الجيدة في التهيؤ للكوارث الطبيعية والاستجابة لها، التي سمحت لها بتدعيم نظام الدفاع المدني مع تحقيق إنجازات ونتائج مهمة في حماية الحق في الحياة وغيره من حقوق الإنسان الأخرى للمواطنين، في سياق تتكرر فيه الظواهر الجوية أكثر من أي وقت مضى في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي؛ وأن تتقاسم تجاربها وممارساتها الجيدة من حيث تنظيم النظام الصحي الوطني الذي أتاح تحقيق مكاسب ضخمة في تعزيز وحماية الحق في الصحة، ولا سيما فيما يتعلق بتجاربها المتعلقة بالرعاية الأولية ورعاية الأم - الرضيع؛ وأن تتقاسم تجاربها ونتائجها في مجال التعاون الدولي الموجه نحو تعزيز الحق في التعليم، بما في ذلك القضاء على الأمية،

وبخاصة في تطبيق طريقة "نعم أستطيع" في أوساط وطنية وإقليمية ومحلية متنوعة.

105- وأوصت سلوفاكيا كوبا (أ) بأن ترد بالإيجاب في أقرب وقت ممكن على الطلبات المقدمة من المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير لزيارة كوبا؛ و(ب) أن تتخذ كافة التدابير اللازمة، بما فيها مراجعة تشريعاتها، بغية تجنب حالات الاضطهاد التي يتعرض لها مَن يمارسون حقوقهم المكفولة بموجب المواد 18 و19 و20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

106- واعترافاً من إيطاليا بحدوث انخفاض في احتجاز المنشقين السياسيين، فقد أعربت عن قلقها إزاء القيود الشديدة المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات وارتفاع عدد المعتقلين السياسيين. وأوصت كوبا (أ) بأن تشرع قريباً في الإفراج تدريجياً ودون شروط عن المحتجزين لأسباب سياسية وعقائدية، بدءاً بمن هم في حالة صحية خطيرة. ورحبت بتوقيع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مضيفةً أن إنهاء عملية إدماج هذين العقدين في القوانين المحلية سيمثّل إشارة مهمة جداً على حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأوصت كوبا (ب) بأن تشرع في سرعة التصديق، دون تحفظات، على العهدين. ورحبت بالوقف المؤقت "الفعلي" لتنفيذ عقوبة الإعدام منذ عام 2003، وسياسة تحويل أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد. وأوصت كوبا (ج) بأن تقلل تدريجياً من عدد الجرائم التي يعاقَب عليها بالإعدام، وأن تنظر في اتخاذ تدابير لاحقة من أجل إلغاء العقوبة نهائياً.

107- وأشادت تايلند بالإنجازات التي حققتها كوبا لضمان التعليم المجاني لمواطنيها دون تمييز. وأشادت تايلند بكوبا على قانون وسياسات الصحة العامة التي تكفل وصول جميع الكوبيين إلى الخدمات الصحية الجيدة والمجانية. وأعربت عن ارتياحها لتوقيع كوبا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأعربت عن أملها في أن تشرع كوبا في سرعة التصديق على هذين الصكين. وأوصت تايلند كوبا بأن تولي اهتماما لتحسين التدريب على حقوق الإنسان لفائدة موظفي الحكومة على جميع المستويات، بمن فيهم المحامون ورجال الشرطة والقضاة وغيرهم من المسؤولين عن إنفاذ القوانين.

108- ورحبت كوت ديفوار بالتقدم الذي أحرزته كوبا على الرغم من البيئة الصعبة جداً. وقد حققت كوبا بالفعل أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، والهدف الإنمائي الأول للألفية المتمثل في خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بحلول عام 2015. وحققت كوبا أيضاً أهداف إنمائية أخرى للألفية، حيث ضمنت حق الجميع في التعليم الابتدائي (الهدف 2)، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف 3)، وخفض معدل وفيات الأطفال (الهدف 4). ولاحظت أن هذا البلد العظيم يعتزم كذلك تحقيق الأهداف 1 و5 و6 بحلول عام 2015. ووفقاً لليونيسيف، من الواضح أن كوبا تسير بالفعل على طريق تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وهذا يُحسب لكوبا ويُحسب للبلدان النامية. ووجهت كوت ديفوار نداء رسمياً وعاجلاً إلى المجتمع الدولي بكامله للاستفادة من جميع التمنيات الطيبة، وتوجيه المساعي الحميدة نحو ضمان رفع هذا الحظر الاقتصادي المؤلم الذي راحت ضحيته كوبا وشعبها البطل.

109- وأعربت الجمهورية التشيكية عن تقديرها لتوقيع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورحبت بتأييد كوبا للبيان المشترك المتعلق بحقوق الإنسان، والميول الجنسية، والمساواة بين الجنسين، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر 2008 في الجمعية العامة. ومع ملاحظة بعض الطلبات العالقة فيما يتصل بزيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، سألت الجمهورية التشيكية عما إذا كان سيتسنى لهؤلاء المكلفين بولايات من زيارة البلد وعن الإطار الزمني لهذه الزيارات، و(أ) أوصت كوبا بأن توجه وتنفذ دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وفي سؤال عن الضمانات القانونية لكفالة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من انتهاك أحكام الملاحقة الجنائية، و(ب) أوصت كوبا بوضع هذه الضمانات موضع التنفيذ وإطلاق سراح جميع سجناء الرأي. ومع التأكيد على أنه ينبغي تقبل النقد الموجه للسياسات الحكومية في وسائط الإعلام، والسماح بحرية المناقشات العامة والاجتماع السلمي، (ج) أوصت بأن تراجع كوبا إطارها القانوني في هذا المجال بغية جعله متفقاً مع الأحكام ذات الصلة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، و(د) أوصت كوبا بأن تنشر على نطاق واسع نتائج هذا الاستعراض الدوري الشامل على نطاق واسع وأن تجري مشاورات منتظمة وشاملة مع المجتمع المدني بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

110- ورحبت هولندا بما أُعلن عن استعداد كوبا للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولاحظت التعارض البادي بين بعض التشريعات الوطنية وهذين العهدين. وأوصت الحكومة (أ) بأن تصدق على المعاهدتين في أقرب وقت ممكن دون تحفظات، وأن تتخذ تدابير لتكييف تشريعاتها الوطنية. ولاحظت هولندا القيود المفروضة على ممارسة الحق في الاجتماع، وتكوين الجمعيات، والتنقل أو التعبير، والقيود المفروضة على حرية التعبير نظراً لسيطرة الحكومة على جميع وسائط الإعلام. وأوصت كوبا (ب) بأن تصلح القوانين والأنظمة والممارسات وأن تكيفها مع هذه الحريات الأساسية وفقاً للمعايير الدولية؛ و(ج) أن تكفل للصحفيين المستقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنشقين السياسيين إمكانية ممارسة هذه الحريات الأساسية دون خطر المضايقة أو الترهيب أو الاضطهاد. ومع ملاحظة أن احتجاز المعتقلين السياسيين وظروف السجون لا تزال تشكل مشكلة، على الرغم من انخفاض عدد المعتقلين السياسيين، فقد (د) أوصت كوبا بأن تتخذ جميع التدابير من أجل تجنب حوادث انتهاكات القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء.

111- ولاحظت أوكرانيا التقدم المحرز في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في الصحة والحق في التعليم. ولاحظت مع الارتياح أن لكل كوبي الحق في الحصول على خدمات صحية جيدة مجاناً، والإتاحة الكاملة للتعليم الرفيع المستوى. ولاحظت وجود العديد من البرامج الكوبية المتعلقة بالتعاون والتضامن الدوليين في مجال تقديم المعونة الطبية إلى البلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية. وأعربت عن أسمى آيات تقدير الشعب الأوكراني وحكومته لمعالجة ورعاية عدة أجيال من الأطفال الأوكرانيين المتضررين من كارثة تشيرنوبيل. وذكرت أيضاً أن الحق في التعليم مُنح أيضاً من كوبا إلى هؤلاء الأطفال. وفيما يتعلق بنظام التعليم، طلبت أوكرانيا من كوبا أن تقدم المزيد من المعلومات عن التحاق كبار السن بالجامعة.

112- وذكرت كوبا، رداً على الأسئلة، أنه ينبغي أن يكون من المفهوم أن البلد يخضع لسياسة عدوانية وحصار واعتداءات ظلت تُرتكب لأكثر من 50 عاماً على أيدي إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة. وكانت الأهداف المعلنة لهذه السياسة هي ما يُطلق عليه "تغيير النظام". وقد طُلب من الشعب الكوبي أن يعتمد وينفذ القوانين اللازمة للدفاع عن حرياته واستقلاله وحقه في تقرير المصير، وتضمن هذا قانون "الترياق" الذي يطبق في الظروف الاستثنائية للتصدي لأعمال التعاون مع قانون هيلمس - بورتن.

113- ويتضمن التشريع المحلي الساري تدابير صارمة لمنع أي احتجاز تعسفي فضلاً عن ملاحقة وإدانة المسؤول في حالة حدوث مثل هذه الأعمال. ويتساوى جميع المواطنين في كوبا في الحقوق والواجبات.

114- ولا يوجد سجناء رأي في كوبا. وكل من يقضون مدة عقوبة في السجن سبقت محاكمتهم في ظل كافة ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة. ويوجد من بينهم عدد ضئيل من العملاء العاملين لصالح الولايات المتحدة. وتدفع لهم الولايات المتحدة وتستخدمهم كأدوات لسياساتها المناهضة لكوبا.

115- ويحظى المدافعون عن حقوق الإنسان في كوبا بالاحترام، ويمارسون حقوقهم دون أي تمييز من أي نوع.

116- والدولة الكوبية هي الضامن لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها. ولا يتعرض أحد للمضايقة أو الاحتجاز أو العقاب بسب ممارسة حقوق الإنسان أو التمتع بها أو الدفاع عنها.

117- ويتلقى جميع السجناء مساعدة طبية مناسبة. ولا يعاني أي سجين من أية حالة طبية تتنافى مع نظام السجن المودع فيه. ومتى حدث هذا، كان يصدر دائماً إذن بمغادرة السجن.

118- وحرية التعبير مكفولة في كوبا. ويجري تيسير الظروف المادية لممارستها عن طريق امتلاك الشعب للصحافة والتليفزيون والأفلام وجميع وسائط الإعلام الأخرى. ولا يمكن بحال أن تكون وسائط الإعلام هذه ملكية خاصة. ويضمن هذا استخدامها حصرياً لمصلحة العاملين والمجتمع بكامله.

119- وتكفل الدولة الكوبية ممارسة الحق في تكوين الجمعيات بحيث يتمكن المواطنون من الاضطلاع بأنواع مختلفة من الأنشطة لفائدة المجتمع. ويوجد في كوبا

238 2 منظمة من هذا النوع. وسُجلت 33 جمعية في عام 2008.

120- ويؤثر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في جملة أمور من بينها الاتصال بالإنترنت، مع وجود قيود يفرضها ضيق عرض النطاق، والعقبات الخطيرة التي تعترض اقتناء التكنولوجيات المطلوبة وارتفاع تكاليف الاتصال. ولا يتسنى الوصول إلى الإنترنت حالياً إلا عبر الساتل، لأن حكومة الولايات المتحدة تفرض قيوداً على استخدام الاتصالات البديلة. وثمة إرادة سياسية للتوسع في توصيل جميع الكوبيين بالإنترنت.

121- ومنذ فرض الحصار قبل 50 عاماً مضت حتى أيار/مايو 2008، بلغت الأضرار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن تطبيق هذا الحصار أكثر من 93 مليار دولار.

122- ويعتبر الضمان الاجتماعي في كوبا نظاماً متكاملاً ومتوائماً، في ظل التغطية الشاملة التي تشمل التأمين في أماكن العمل، وعلى الدخل، وعلى ظروف العمل، والعناية المرتبة وفقاً للأولويات بالأمومة والمعوقين والمسنين وضحايا الكوارث الطبيعية وكل من يحتاج إليها. ويتلقى أكثر من ملوني مواطن قروضاً نقدية وعينية وخدمية من نظام الضمان الاجتماعي.

123- ونظام السجون الكوبي يمتثل لقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء.

124- ويحق للسجناء تقديم شكاوى وطلبات إلى السلطات وتلقي رد مناسب في خلال فترة زمنية معقولة، وفقاً للتشريع ذي الصلة. ويُحظر تماماً العنف وسوء المعاملة، البدنية كانت أم النفسية، وهما يشكلان جريمتين بموجب القانون الكوبي. وتخضع كافة السجون إلى نظام تفتيش مستقل عن السلطة المسؤولة عن إدارتها.

125- ويكفل الدستور الكوبي والتشريعات الحق في كل من حرية التنقل والسفر. ومن بين أوضح مظاهر سياسة الهجرة التمييزية التي تتبعها إدارة الولايات المتحدة نحو الكوبيين "قانون تسوية أوضاع الكوبيين".

126- وعلى الرغم من أن التشريع الكوبي ينص على عقوبة الإعدام، فإن توقيعها استثنائي جداً. وقد اضطرت كوبا، من أجل الدفاع الشرعي عن أمنها القومي، إلى سن وتطبيق تشريع صارم ضد الأنشطة الإرهابية الهادفة إلى تدمير الدولة الكوبية أو قتل مواطنيها. ووضع إطار هذا العمل مع توخي أقصى درجات التقيد بالإجراءات القانونية الواجبة والالتزام بالضمانات القضائية.

127- والقضاة الكوبيون مستقلون ولا يساءلون إلا أمام القانون. والقضاة ملزمون بتبرير قراراتهم. وتخضع جميع قرارات المحاكم للطعن على نحو ما ينص عليه القانون في كل حالة.

128- ويقوم أكثر من 000 30 شاب من 124 بلداً ومن 5 من أقاليم ما وراء البحار بالدراسة في كوبا؛ ويدرس حوالي 000 24 منهم الطب.

129- وتعاقب القوانين الجنائية على أي سلوك مرتبط باستغلال البغاء أو أي شكل من أشكال تجارة الجنس. وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر، تنفذ كوبا عدة إجراءات ضده. وليست هذه ظاهرة ذات تأثير كبير في كوبا.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

130- **نظرت كوبا في التوصيات التي قُدمت في أثناء الحوار التفاعلي وفيما يلي التوصيات التي تحظى بتأييد كوبا:**

1- أن تواصل المسار من أجل بناء اشتراكية قائمة على مبادئ التضامن والعدالة، مع السير قدماً من أجل تعزيز الديمقراطية التشاركية والاستباقية، بوصف ذلك آلية حقيقية لضمان مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، مما يؤدي إلى تحسين الظروف لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب الكوبي (فنزويلا؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ فييت نام)؛ وأن تحافظ على النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي اختاره الشعب الكوبي بحرية وأن تعزز هذا النظام، وتواصل النهوض بمشاركة الشعب الكاملة في تسيير الشؤون العامة (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛

2- أن تواصل عملها من أجل تعزيز قوانينها الوطنية وجعلها مطابقة ومتفقة لالتزاماتها الدولية وفقاً للمعاهدات التي تعد كوبا طرفاً فيها (الإمارات العربية المتحدة؛ ترينيداد وتوباغو؛ غانا؛ أوزبكستان)؛

3- أن تجري دراسة بشأن الحاجة إلى إجراء تعديلات قانونية وإدارية على إعمال حقوق الإنسان داخلياً (المكسيك)؛

4- أن تواصل اتخاذ تدابير من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وأن تنهض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات (جامايكا)؛

5- أن تواصل تعزيز سياستها من أجل تشجيع التنمية والتمتع بحقوق الإنسان لجميع الكوبيين، لا سيما في بيئة يسودها عدم التمييز (ترينيداد وتوباغو)؛

6- أن تواصل تنفيذها للتدابير الرامية إلى الاستمرار في تعزيز وحماية حقوق الأطفال وأن تكثف جهودها الرامية إلى إتاحة مزيد من الفرص لمواصلة التعليم العالي (ماليزيا)؛

7- أن تواصل وتدعم برامجها الحالية المعدة لصالح كبار السن ولحمايتهم (الهند؛ المملكة العربية السعودية)؛

8- أن تواصل جهودها الجارية الرامية إلى تعزيز وإعمال حقوق الإنسان لمواطنيها، بما في ذلك الحق في السكن اللائق (غانا)؛

9- أن تنظر في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان عبر وضع حملات لتوعية الجمهور وبرامج على جميع المستويات (الأردن)؛

10- أن تولي الأهمية إلى التدريب في مجال حقوق الإنسان وتواصل هذا التدريب لفائدة موظفي الحكومة على جميع المستويات، والأفراد العاملين في مجال إنفاذ القوانين، والشرطة، والجهاز القضائي، بما في ذلك القضاة والمحامون (الأردن؛ تايلند)؛

11- أن تقدم معلومات عن النهج المنسق الذي وضعته من أجل النهوض بمجال التمتع العملي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتصدي للتحديات التي تفرضها العقوبات الاقتصادية وكذا للآثار الكارثية الهائلة التي خلفتها الأعاصير الأخيرة (جنوب أفريقيا)؛

12- أن تواصل تدعيم العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي فيما يتعلق برفض التدابير القسرية الانفرادية بما في ذلك الحظر غير القانوني المفروض على كوبا (بيلاروس)؛

13- أن تواصل دعم الحق في تقرير المصير والاستقلال، لا سيما دعم القضية الفلسطينية من أجل وضع حد للاحتلال الأجنبي (فلسطين)؛

14- أن تواصل التزامها الراسخ بدعم المبادرات المؤيدة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذا الاستمرار في دعمها المتواصل لجميع الجهود الرامية إلى وضع حد لجميع أنواع الاحتلال الأجنبي (الجمهورية العربية السورية)؛

15- أن تواصل تعزيز المبادرات المدافعة عن التضامن الدولي والحوار المتكافئ في أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك كل من مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف تعزيز حقوق الإنسان والتضامن بين جميع الأمم والشعوب المحبة للخير (زمبابوي؛ السودان؛ بيلاروس)؛

16- أن تواصل تطوير وتبادل التجارب والممارسات الجيدة فيما يتعلق بمعاملة السجناء، لا سيما، الخطط الرامية إلى تحويل السجون إلى مراكز تثقيفية وإصلاحية للإنسان (الصين؛ إيران)؛

17- أن تواصل تبادل وتقديم خبرتها وممارساتها الجيدة في مجال مساعدة الفئات الضعيفة، لا سيما عبر تنفيذ البرنامج الوطني للأخصائيين الاجتماعيين (فنزويلا)؛

18- أن تواصل تدعيم وتبادل تجاربها في البرامج الرامية إلى تقديم الرعاية التخصصية للشباب، مراعية في ذلك مصالحهم ووضعهم الاجتماعي الاقتصادي، مما يساعد الشباب على تطوير طاقاتهم الكاملة (أوزبكستان)؛

19- أن تحسن الهياكل الأساسية الإعلامية للمجتمع الكوبي وأن تتبادل تجربته في مجال توسيع نطاق الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (فييت نام)؛

20- أن تتبادل وتنقل خبراتها وممارساتها الجيدة، لا سيما إلى الأعضاء الآخرين في منطقتها، في مجال تأهبها لمنع الأعاصير وغير ذلك من الكوارث الطبيعية وتصديها لها من أجل تخفيف أثرها، وكذا إنجازاتها الهامة في مجال تعزيز نظام الدفاع المدني الذي حقق نتائج معترفاً بها في مجال الحق في الحياة وغير ذلك من حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين (الجمهورية الدومينيكية؛ بنغلاديش؛ هندوراس)؛

21- أن تتبادل الممارسات الجيدة في ميدان التعاون الدولي من أجل تعزيز الخدمات الصحية الجليلة التي قدمها اللواء الطبي هنري ريف إلى باكستان في أثناء زلزال 2005 (باكستان)؛

22- أن تواصل المبادرات النيرة مثل مبادرة "نعم أستطيع" لتعلم القراءة والكتابة في أوساط وطنية وإقليمية ومحلية متنوعة، وهو برنامج يرمي إلى تنفيذ الحق في التعليم، وتوسيع نطاق تعاونها في مجال تبادل وتكرار الأساليب الداخلية لمكافحة الأمية (بنغلاديش) وعملية المعجزة في ميدان الصحة (فنزويلا؛ بوليفيا؛ هندوراس)؛

23- أن تتبادل تجربتها وممارستها الجيدة في مجال ضمان الحق في التعليم لجميع الكوبيين وفي تعزيز وحماية الحق في الصحة، وهو ما أدى إلى نتائج مشجعة وإيجابية، لا سيما مع مراعاة تخلفهم، وأن تواصل برامج التعاون التي تقدم في إطارها المهنيين والتقنيين العاملين في قطاع الصحة إلى البلدان النامية، وإتاحة فرص التعليم في كوبا لفائدة الطلبة الوافدين من العالم النامي (جيبوتي؛ بوتان)؛

24- أن تشاطر جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما البلدان النامية، تجارب كوبا في مجال تعزيز وحماية الحق في الصحة لملايين الناس حول العالم، مراعية في ذلك روح التضامن (نيكاراغوا؛ السودان؛ الجمهورية الدومينيكية)؛

25- أن تشاطر بلداناً أخرى تتطلع إلى هيكل صحي مماثل تجاربها وأفضل ممارساتها في مجال بناء نظام متين وفعال للرعاية الصحية، على النحو المنفذ في بلدها عبر التغطية الشاملة والمجانية للجميع، مما يشمل الحصول على الأدوية والتطورات التي تحققت في مجال البحث العلمي الكوبي (بنغلاديش؛ بوليفيا؛ هندوراس)؛

26- أن تتبادل تجاربها وممارساتها الجيدة في مجال التعاون الدولي الرامي إلى تنفيذ الحق في الصحة لملايين الناس، عبر مبادرات من قبيل "برنامج الصحة الشامل" و"عملية المعجزة"، من بين جملة أمور أخرى (بوليفيا)؛

27- أن تتبادل تجربتها وممارساتها الجيدة في مجال الحماية الاجتماعية والصحة لا سيما في مجال البرامج الرامية إلى مكافحة الأوبئة، بما في ذلك برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاهتمام الخاص الذي يولى للمصابين به (اليمن؛ جيبوتي)، وكذا عندما يتعلق الأمر بتقديم التغطية الطبية الشاملة والمجانية (اليمن)؛

28- أن تتبادل تجاربها وممارساتها الجيدة فيما يتعلق بالحق في الصحة، لا سيما برامج الرعاية الأولية ورعاية الأمومة ورعاية الطفل وكذا برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبالنظر إلى تزايد السكان المسنين (الهند؛ جيبوتي؛ هندوراس)؛

29- أن تتبادل تجاربها، وخبراتها، وممارساتها الجيدة في مجال تعزيز وحماية الحق في الصحة، بما في ذلك المبادرات الموضوعة فيما يتعلق بالصحة العامة و"السيلحة الصحية" (الفلبين)؛

30- أن تتبادل تجاربها على الصعيد الدولي، بدعم من الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالتعاون الثنائي في مجال تعزيز الحق في الصحة، لا سيما في مجالات تدريب الموارد البشرية ودعم الخدمات الصحية في جميع أنحاء العالم (الجزائر)؛

31- أن تتبادل تجاربها، وأفضل ممارساتها ومعلوماتها مع المجتمع الدولي ومساعدة هذا المجتمع في مجال التصدي للتحديات القائمة في مجال الحق في التعليم، مع مراعاة النتائج الإيجابية التي تحققت لفائدة جميع المواطنين الكوبيين رغم العقبات التي يواجهها هذا البلد (جنوب أفريقيا؛ قطر)، بما في ذلك تهيئة الظروف للتعليم المجاني على جميع المستويات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛

32- أن تتبادل خبراتها، بجميع اللغات الدولية، لا سيما بالإنكليزية، فيما يخص قدرتها على الكفاح أخلاقياً ومعنوياً (سري لانكا)؛

33- أن تتبادل تجاربها في مجال المتطوعين الدوليين بوجه خاص، سواء كانوا مقاتلين مسلحين أو دكاترة، والحديث عبر وسائط الإعلام المتعددة سواء كانت الإنترنت أو القصص المصورة، عن تجارب الكفاح الكوبي وقيمه وأخلاقياته (سري لانكا)؛

34- أن تلتمس التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات فيما يتعلق بالأهداف الطوعية المتعلقة بحقوق الإنسان (البرازيل)؛

35- أن تواصل جهودها وإسهامها على المستوى الدولي من أجل تعزيز آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، لا سيما من أجل المساهمة في جعلها تعمل بشكل غير مسيَّس، وفي إطار الحوار باحترام والتعاون بحسن نية والعمل من أجل تحقيق مصالح البلدان النامية (إيران؛ زمبابوي؛ فييت نام؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)؛

36- أن تواصل تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز عبر مواصلة الإدماج، مبدأ التكامل والوضوح، مختلف العناصر المكونة لنظامها الوطني لحماية حقوق الإنسان (بوتان)؛

37- أن تستقبل مقررين مواضعيين آخرين غير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب (شيلي)؛

38- أن تواصل الجهود الإيجابية الرامية إلى القضاء، وفقاً لواجباتها والتزاماتها الدولية، على جميع أشكال التمييز، لا سيما التمييز ضد الفئات الضعيفة وجميع الفئات التي حُرمت عبر التاريخ أشد الحرمان (قطر)؛

39- أن تسرع في تنفيذها لأفضل الممارسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومواصلة البرامج التي يجري تنفيذها بشكل ناجح في مجال المساواة بين الجنسين ووصول المرأة إلى مناصب صنع القرار، ومواصلة العمل من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في التمثيل لا في الجمعية الوطنية وحسب، بل على جميع مستويات سلطات الدولة أيضاً (الاتحاد الروسي؛ ماليزيا)؛

40- أن تواصل تطبيق منظور جنساني في سياساتها وبرامجها، بما في ذلك في متابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل، ومتابعة إجراءاتها، لا سيما عبر حملات التوعية وبرامج تثقيف الجمهور، عملاً من أجل القضاء على جميع القوالب النمطية المرتبطة بالأدوار التقليدية للرجال والنساء داخل الأسرة (صربيا، الفلبين)؛

41- أن تواصل البرامج الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص المعوقين وتقديم التقرير الأولي في الأجل المحدد له إلى اللجنة المنشأة بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (غانا)؛

42- أن تستمر في جهودها فيما يخص عدم تطبيق عقوبة الإعدام (البرازيل)؛

43- أن تعزز القدرات الوطنية من أجل مساعدة ضحايا العنف الأسري (المكسيك)؛

44- أن تواصل تطوير النهج التثقيفي الوقائي ونهج إعادة الإدماج الاجتماعي بوصف ذلك أولوية من أجل منع الجريمة (الصين)؛

45- أن تتخذ جميع التدابير من أجل تجنب حوادث انتهاكات القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء (هولندا)؛

46- أن تستمر في جهودها من أجل مواصلة ضمان الحق في حرية التدين والمعتقد لجميع الكوبيين وأن تستمر في سياساتها المتمثلة في احترام جميع الأديان والتسامح معها بدون تمييز (باكستان)، بما في ذلك الحق في اختيار المعتقد حسب اقتناع الشخص أو عدم الدعوة إلى أي دين كيفما كان شكله (الاتحاد الروسي؛ أذربيجان)؛

47- أن تواصل الجهود الرامية إلى ضمان التمتع على أكمل وجه ممكن بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى يتسنى لها الاستمرار في إحراز تقدم من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (نيكاراغوا؛ إيران؛ زمبابوي؛ المملكة العربية السعودية)؛

48- أن تنظر في تبادل خبرتها وأفضل ممارساتها مع البلدان النامية الأخرى في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الأهداف المحددة في مجالي التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين والحد من معدل وفيات الأطفال (ماليزيا)؛

49- أن تواصل جهودها في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (سويسرا)؛

50- أن تواصل التزامها بإعمال الحق في التعليم والحق في الصحة لجميع مواطنيها وتبادل تجاربها وأفضل ممارساتها في مجال تعزيز وحماية هذين الحقين الأساسيين (إندونيسيا)؛

51- أن تعطي الأولوية إلى تحسين سياساتها الحديثة الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي بهدف تعزيز الحق في الغذاء وإعمال الأمن الغذائي، رغم المقاطعة المفروضة على كوبا (الجزائر)؛

52- أن تنظر في اعتماد إطار قانوني عام للحق في الغذاء، بوصف ذلك ممارسةً جيدةً ومرجعاً للبلدان النامية (قطر؛ البحرين)؛

53- أن تنفذ توصيات المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء الواردة في التقرير المتعلق بزيارته إلى البلد (باكستان)؛

54- أن تواصل تنفيذ البرامج الجارية الإيجابية والجهود الرامية إلى إصلاح وبناء المنازل للأشخاص المتضررين من الأعاصير، بهدف ضمان التمتع الكامل بالحق في سكن لائق، بما في ذلك بمساعدة من المجتمع الدولي، الذي عليه أن يقدم الدعم المالي والمادي الكافي لتلك البرامج (صربيا؛ البحرين)؛

55- أن تواصل تطوير البرامج الجارية الرامية إلى تحقيق الهدف النبيل لإتاحة أقصى قدر ممكن من التعليم العالي لكل كوبي (إندونيسيا؛ جيبوتي)؛

56- أن تواصل الجهود الفعلية لحماية وتعزيز الحقوق الثقافية بهدف ضمان وصول جميع الكوبيين إلى القيم الثقافية في جميع تجلياتها (الاتحاد الروسي؛ البحرين)؛

57- أن تواصل تعزيز المبادرات المتخذة لفائدة البلدان النامية والدفاع عن هذه المبادرات، لا سيما في مجال الإعمال الكامل للحق في التنمية (الجزائر؛ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ السودان؛ فلسطين)؛

58- أن تعزز المشاركة الإيجابية للمجتمع المدني في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (صربيا؛ أذربيجان)، مع الإشارة إلى المشاركة الواسعة للمجتمع المدني في إعداد التقرير الوطني لكوبا (أذربيجان)؛

59- أن تنشر نتائج هذا الاستعراض الدوري الشامل على نطاق واسع وأن تجري مشاورات منتظمة وشاملة مع المجتمع المدني بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من متابعة الاستعراض الدوري الشامل (الجمهورية التشيكية)؛

60- أن تضع وتنفذ آلية مشتركة بين المؤسسات بمشاركة المجتمع المدني من أجل تنفيذ التوصيات الناجمة من آلية الاستعراض الدوري الشامل (المكسيك).

131- أما التوصيات التالية فستنظر فيها كوبا وسترد عليها في الوقت المناسب. وسترد ردود كوبا على هذه التوصيات ضمن تقرير النتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية عشرة:

1- أن تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن تنفذهما في أسرع وقت ممكن (كندا؛ هولندا؛ فرنسا؛ إيطاليا؛ سويسرا؛ شيلي)، وأن تسرع في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (شيلي)، بدون قيود (هولندا) أو تحفظات (إيطاليا) وأن تتخذ تدابير لتكييف تشريعاتها الوطنية (هولندا)، وكذا تيسير تعميم هذه المعاهدات على الجمهور وضمان وعي جميع الكوبيين بالحقوق الواردة فيها (كندا)؛

2- أن تنظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن تسرع في التصديق على العهدين الخاصين بحقوق

الإنسان (البرازيل)؛

3- أن تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (المملكة المتحدة)؛

4- أن تصدق على الإعلان المتعلق بالمادة 22 بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وأن تنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب (سويسرا)؛

5- أن تنظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (أذربيجان)؛

6- أن تنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بموجب القانون وفقاً لمبادئ باريس (المكسيك)؛

7- أن تصدر (الجمهورية التشيكية؛ سويسرا؛ فرنسا) وتوجه (الجمهورية التشيكية) دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة (الجمهورية التشيكية؛ سويسرا؛ فرنسا)؛

8- أن تواصل سياسة الانفتاح والتعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما النظر بشكل إيجابي في الطلبات التي توجهها هذه الآليات التابعة للمجلس التي سبق لها أن أعربت عن رغبتها في زيارة كوبا (المكسيك)؛

9- أن توجه دعوات إلى مقررين خاصين آخرين تابعين للأمم المتحدة، لا سيما المسؤولون عن المدافعين عن حقوق الإنسان (المملكة المتحدة)، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الدين أو المعتقد، في أسرع وقت ممكن (المملكة المتحدة؛ سلوفاكيا)، واستقلال القضاة والمحامين (المملكة المتحدة) من أجل زيارة كوبا؛

10- أن تواصل فتح أبوابها في وجه التعاون مع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك من خلال توجيه دعوة مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة وإتاحة إمكانية الدخول الكامل لممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر (كندا)، والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بدخول السجون وزيارة السجناء (فرنسا)؛

11- أن تسمح للمنظمات المستقلة الدولية بزيارة كوبا (المملكة المتحدة)؛

12- أن تتصدى للأسباب الجذرية للدعارة من خلال اتخاذ تدابير تعزز فرص المرأة في المجال الاقتصادي (النمسا)؛

13- أن تخفض تدريجياً عدد الجرائم التي يعاقَب عليها بالإعدام (إيطاليا) وأن تنظر في اتخاذ تدابير لاحقة من أجل إلغاء العقوبة نهائياً (سويسرا؛ إيطاليا)؛

14- أن تنشئ نظاماً دورياً لاستعراض سجونها من قبل الأمم المتحدة وغيرها من المراقبين الدوليين ذوي الصلة، دعماً لما أعربت عنه من التزام بأن تواصل تحسين نظام السجون في كوبا (المملكة المتحدة)؛

15- أن تتخذ التدابير اللازمة لمكافحة الاستغلال الجنسي وأن تعتمد قانوناً ينص على إطار قانوني لحماية القصَّر من الاستغلال الجنسي (فرنسا)؛

16- أن تضمن الحق في المساواة أمام المحاكم، وفي محاكمة عادلة، على نحو ما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى نحو ما ورد في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية لاستقلال السلطة القضائية (إسرائيل)، وضمان حق جميع المواطنين في أن تستمع لهم محكمة مستقلة (النمسا)؛

17- أن تعتمد قانوناً يضمن حرية التنقل داخل الإقليم وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي وقَّعت عليه كوبا، وأن تلغي نظام الترخيص بمغادرة البلد، ثم تحذف جريمة مغادرة الإقليم بصورة غير قانونية من القانون الجنائي لاحقاً (فرنسا).

132- أما التوصيات المشار إليها في التقرير في الفقرات 53(ب) و(ج)، و64(أ)، و79(ج) و(د)، و96(ب)، و105(ب)، و106(أ)، و109(ب) و(ج)، و110(ب) و(ج) أعلاه فلم تحظ بتأييد كوبا. وقد رفضت كوبا تلك التوصيات على أساس إحدى الحجج التالية أو أكثر: (أ) لا يوجد أي شعب يمكن أن يقبل بالتشكيك في حقه في تقرير المصير وفي حقه السيادي في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والقضائي والثقافي والاجتماعي؛ (ب) لا يوجد بلد يمكن أن يقبل بأي توصية تساهم في تنفيذ سياسة تضعها قوة عظمى أجنبية بهدف تدمير النظام الدستوري الشرعي الذي اختاره الشعب بحرية؛ (ج) لا يمكن أن تقوم أي توصية على ادعاءات كاذبة أو محرَّفة أو ملفَّقة نتيجة جهل لواقع البلد أو نقص في المعلومات المتعلقة به.

133- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تجسد موقف الدولة/الدول التي قدمتها و/أو الدولة موضوع هذا الاستعراض. لذا لا ينبغي تصورها على أنها تحظى بتأييد الفريق العامل ككل.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Cuba was headed by H. E. Mrs. María Esther Reus González and composed of 19 members:

H. E. Mrs. María Esther Reus González, Minister of Justice, Ministry of Justice;

H. E. Mr. Bruno Rodríguez Parrilla, First Deputy Minister of Foreign Affairs, Ministry of Foreign Affairs;

H. E. Mr. Rafael Pino Bécquer, Deputy Attorney General;

H. E. Mrs. Marcia Enríquez Charles, Deputy Minister, Ministry of Labour and Social Security;

H. E. Mr. Boris Moreno Cordovés, Deputy Minister, Ministry of Informatics and Communications;

H. E. Mr. José Luis Toledo Santander, Parliament Member, President of the Commission on Juridical and Constitutional Affairs of the National Assembly of the Peoples' Power, Dean of the Law Faculty, University of Havana;

H. E. Mr. Juan Antonio Fernández Palacios, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission of Cuba to the United Nations Office at Geneva And other International Organisations in Switzerland;

Mr. Rodolfo Reyes Rodríguez, Director of Multilateral Affairs, Ministry of Foreign Affairs;

Mrs. Ana Teresita González, Director of Information, Ministry of Foreign Affairs;

Mrs. Ana Ercilia Audivert Coello, Director of Information, Ministry of Justice;

Mrs. María del Carmen Herrera Caseiro, Deputy Director of Multilateral Affairs, Ministry of Foreign Affairs;

Mr. Marcos Gabriel Lluch, Counsellor, Permanent Mission of Cuba to the United Nations Office at Geneva and other International Organisations in Switzerland;

Mr. Noel Rojas Sánchez, Official, Ministry of Foreign Affairs;

Mrs. Zulendrys Kindelán Áreas, Juridical Advisor, National Center for Sexual Education;

Mr. Noel Quesada González, Official, Ministry of Foreign Affairs;

Mr. Resfel Pino Álvarez, Second Secretary, Permanent Mission of Cuba to the United Nations Office at Geneva and other International Organisations in Switzerland;

Mr. Abel La Rosa Domínguez, Second Secretary Permanent Mission of Cuba to the United Nations Office at Geneva and other International Organisations in Switzerland;

Mr. Rafael García Collada, Official, Ministry of Foreign Affairs;

Mrs. Greta Díaz Rodríguez, Third Secretary, Permanent Mission of Cuba to the United Nations Office at Geneva and other International Organisations in Switzerland.

** أعيد إصدارها لأسباب فنية.

***يُعمّم مرفق التقرير بالصيغة التي ورد بها.